

با - ۳۰
۳ - ۲۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب تذکره الفقهاء

مؤلف علامه حقی (حسن بن یوسف بن مطهر الحلی)

موضوع

شماره ثبت کتاب

شماره قفسه

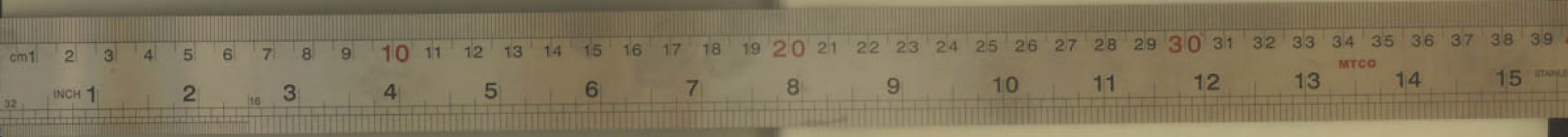
۴۸۱۹

۴۲۷۰۳

۳۲۸۳

۵۵۱۸

بازدید شد
۱۳۸۲



۴۴۶۶

کتابخانه
شماره ۳۰۰۰۰

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب تذکره الفقهاء

مؤلف علامه حلی (حسن بن یوسف بن علی)

موضوع

شماره ثبت کتاب ۴۲۷۰۳

شماره قفسه ۳۲۸۳

۵۵۱۸

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه
شماره ۴۴۶۶

۴۴۶۶

بسم الله الرحمن الرحيم وسبح
 الحمد لله الذي قد بين لنا في هذه النسخة والبرهان والحق والقوة والنعمة الغامرة والهدى والاولاد
 الطامعون السنية المستفيضة بوجوب وجوده عن الانصاف بالمواد والصور النوعية والاعتدال في الحكماء
 عن المشاركة للجسام والاعراض الفلكية والعنصرية ابتداء من انواع الكائنات بخبر فكر وبرهانه واخترع اجناس
 الموجبة وان يحقق حكمته العلمية بكل نوع الانسان بادره المعاني الكلية ويفصل صنف العلماء على
 جميع البرية وصلى الله على اشرف النفوس القديمة واكثر الناس والمظهر الملك محمد المصطفى وعنه طاب
اما بعد فان الفقهاء عليهم السلام هم عمدة الدين وقلة شرع رسول رب العالمين وحفظه فاقوا في الاجتهاد
 صلوات الله عليهم اجمعين وهو ربه الانبياء والذين تفضل به الله على دماء الشهداء وقد جعل رسول الله صلى
 واله الطاهر لهم عبادة والمجاهدة لهم سجدة واقتفاء آثارهم والاكرام لهم وضوء انوار الله والاهل
 لهم حفظ الله فوجب على كل احد من مسالكهم واقتفاء آثارهم والاكرام لهم وضوء انوار الله والاهل
 عنهم في الظاهر شرع الله تعالى وابان احكامه واجبا من اسم دين الله واعلان اعلامه وقد عزنا في هذا الكتاب
 الموسوم بتذكر الفقهاء على شخص فتاوى العلماء وذكر قواعد الفقهاء على احق الطرق وابقها برهاننا واضحا
 لا نقابل واوضحها بما ناهي طريقه لا ما يهمل لاخذ من دينهم بالحق والحق والعلم الراي لا بالاراء والقياس
 ولا باجتهاد الناس على سبيل الاجاز ولا اختصاص وتترك الاوطال والاكثار واسرنا في كل مسألة الى الخلق وا
 عقدنا في هذا الكتاب طريق انصاف احابه لاقتباس احب المطلق الى واعترافه على ولدي محمد الله تعالى بالسعا
 دات ووفقه لجميع الخيرات وايدى بالتوفيق وسلك به مع الحق ويرزقه كل خير ودفع عنه كل ضرر واباه
 عمره مديدا سعيدا وعيشه هنيئا زعيلا ووقاه الله كل عذر ورجعنا في جميع الامور وترتبت هذا الكتاب
 على ريع قواعد وآله للرفق **القاعدة** لان في العبادات وهو يستعمل في ست كتب لان في الظاهر
مقدم الطاهر اخذ التلذذ وشرعا وضوا وغسل وتيمم يستباح بعبادة شريعة والطهور هو الطهر لغرض
 وهو فاعول بعينه يفعل به ان يطهر به كغسله وهو الماء الذي يغسل به لقوله تعالى واتلوا من السماء ما طهرنا
 ثم قال ونزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به فزقوا بين ضارب وضروب وجعلوا الماء للباغد فيكون
 التعميد له متنازع المبالغه في المعنى وقوله عليه السلام عن ماء الحية قد سئل اجبر الوضوء به هو الطهر هو ماء
 وقال ابو بكر بن داود وبعض الحنفية الطهر هو الطاهر فان العرب لم تقرب بين المفعول في التعميد
 والفرق لغاؤه وقهره وضارب وضارب وافسام الطهارة فله وضوء وغسل وتيمم وكل منها واجب وقيل
 فالوضوء واجب للصلاة الواجبة والطهارة الواجبة ومس كتابه القرآن ان وجب ويجب لمعاداة الغسل

يجب له حد الله ولا يستطيع في المساجد او قبة العزائم ان وجبا وللصوم الواجب اذا بقي للمفجر والغسل
 في الجنب والصوم المستحاضع غير القطن ويستحب طاعته والتمتع بعبادة الصالح الواجبة والخروج للجنب من احد
 السجود ويستحب لمعاداة وقد يجب التلذذ بالتمتع والعبادة وهذا الكتاب يشتمل على ابواب **الاول** في
 المياه وفيه اصولها والمطلق **المطلق** هو ما يستحق اطلاق الاسم الماء من غير اضافة وهو في اصل
 طاهر مطهر باجماع الخلق والحديث لا ما روي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب في قوله صلى الله عليه وسلم
 في العاصي انما قال في ماء البحر التيمم احب البسملة وعن سعيد بن المسيب اذا جئت ابره فوضو منه وتدفقه
 الى جماعة وقوله عليه السلام في حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله الصادق عليه السلام في رواية
 عبد الله بن سنان وقد سئل عن رجل لم يجد ماء فغسل يديه في ماء من السماء والارض من الارض وسوا ذلك
 من الخيل وبرد اوله وسوا كان البرد مستحبا اوله لان البركع المستحب بالشارف غسل لان موات لقول الباقر
 عليه السلام يغسل الماء الميت فان خاف الغسل البرد زالت الكراهة وكبره جهاد المستحب في الطهارة واما
 المستحب بالنجاسة الخوف من حصول نجاسة فيه ويظهر بان رجال النبي عليهم احب فغسل الماء واغسل
 واخبر ولم يتكر عليه ودخل النبي عليهم جميعا بالحنيفة وهو محرم واضطر الصادق عليه السلام الى الغسل فاقع بالماء مستحبا
 وهو بعض فغسل ويكره للمس في لاله بذر وبه قال الشافعي لغيره لم يكرهه وعلل بانه يوجب البصر وقال ابو حنيفة
 ومالك واحمد لا يكره كالمسح بالارض **فروع** لا كراهة في الشمس في لاله نهارا لكانها بالصفار والمصالح انما
ت النهي عن الشمس عام وبه قال بعض السلف وغيره وقال بعضهم ان يخصص بالماء الحار كالخمر او بعضهم
 بالان والى المنطهر كالديدن والاصاص او بالصفرة وامتنعوا الذهب والفضة لصفاء جواهرها **فروع** لونه
 التثبيس احتمل بقا الكراهة لعدم ضرر وعن كونه مشمسا **فروع** لو تضاير صحت اجابا لوجوب النهي الى الخوف
فروع روي عن ابوي كراهة للملح او سميها الجيا الحارة **فروع** اذا تضرعت احد اوصاف المطابق
 بالاجسام الطاهرة ولم يسلبه لان طلاق فهو باق على حكمه باجماعنا لبقاء الاسم وبه قال ابو حنيفة واصحابنا
 واكثر من ابوبكر الرازي وقال الشافعي ومالك واحمد واسمي لم يغير في عالم بخلاف اجزاء كالخشب والذهن
 او كان ترابا وله بذلك الماء عنه كالطين وورق النخيل سقط في السواني وما يحرق عليه الماء من حجارة النوى
 والكل وغيره فهو باق على حكمه وان كان غير ذلك لم يغير الوضوء منه كالمغفر بالصاويون والبرصان
 والمخ الجبني ولو كان اصل الماء بان يرسل في ارض ملحة فيصير ملحاجا **فروع** لو اقم في طهارة الى
 مزج المطابق بالمضاف قال في صحة الطهارة به لانه طلاق وله يجب الخبز وفي الجميع اشكال **فروع**
 لو طهر الجذع فان حرق على العضو المغسول ما يتخلل منه صحت ولا فلا واجتزأ الشئ بالذهن **فروع** لو ما رجه

عنهما لكن ترتيب في اعضاء الوضوء لان الترتيب واجب في الوضوء وهو حق عندنا لان الترتيب واجب في فعل
 الامور التي هي في ترتيبها فلو كان ترتيب الوضوء واجباً لكان الترتيب واجباً في كل واحد من اقسامه
 الباطن والظاهر في الوضوء وفي وضوء الوضوء وقول الصاوي قوله الوضوء بعد الغسل بعد غسل على
 غسل الجنابة وقول الشافعي لا يكتفي وهو لا يوافق في وضوء الوضوء فاعلموا ان قوله الصاوي عليه كل غسل قبله وضوء الغسل
 الجنابة وقوله عليه عقيب كل غسل في وضوء الجنابة ولا ينافي مع قوله لا يكتفي اجتماعه في بيان لعدم الترتيب
 بينهما اذا احدث حدثاً اضر في اثناء الغسل قاله ابن ابي ابيان بعد الغسل وهو لا يوافق عندنا لان لا
 صغر في كل واحد من الاكبر وقد تعذر ما فعله من الاكبر في الغسل من راس وقال المرتضى في وضوء الجنابة
 يوجب الوضوء لا الغسل ولا يشترط فيسقط وجوب الاعادة ولا يسقط حكم الحدث عما عدا الغسل وقال ابن
 البراء في ترتيب غسل الجنابة في الاكبر والاصغر يد غسل تحت الاكبر وقال الشافعي لو غسل الرجل يديه
 الاخرتين لم يخلو من الحدث بالرجل لو جرد حدث الجنابة يراها ويغسلها مع الجنابة ثم رخصنا
 في اعضاء وضوء سورته في غسل الرجلين او بقا الوضوء بعد غسل الرجلين ولو
 غسل الرجلين اعضاء وضوء دون بقية يديه ثم حدث له ان يتوضأ الا ان حدثه صادف اعضاء الوضوء قبل
 زوال حكم الجنابة في يديه من وضوء يديه او غسل يديه لا ينعكس الوضوء ثم احدث له من الوضوء ان حكم
 الجنابة باق في يديه في الحدث ويغسل اعضاء وضوء الجنابة من غير ترتيب ويجزئها لو اجابها كما يجب
 عليه الغسل والاصغر من الاكبر لا يشترط التيمم وهو متفق عندنا فلو غسل حاله كونه وضوءاً وقبله ان
 ولو قول اخر عدم الاعادة كالذي مر في الفصل من الحيض باحد وطهر الحبل والاصل من وضوء من قيام الوضوء ان غسلها
 حتى لا يرد من دون حدثها كالحائض في وضوء الحيض كالحائض في وضوء الحيض لا ينعكس الوضوء لو لم يرد من بعد
 غسله يبطل وكذا بعد الوضوء والتيمم وان افع تلكا وجعل الوضوء والتيمم احدهما لا ينفردان والظاهر ان
 قالوا بعد الثالث في التيمم دون الوضوء لو سلم ولم يكن غلب الغسل ولا يمتنع به قال الشافعي لا يصح ولا
 العدد الكثير اسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرق وانما هو من جنس الغسل فلو كان
 وقال احمد والشافعي وابن المنذر يجب ان يفسر من عاصم وعاصم بن ابي ابيان فيهما التيمم ولا خلاف في ذلك
 فيكون من لا ينفرد الماء لو ادخل الجنابة او الحائض اليه في الاثناء مع عدم النجاسة وبما قاله الشافعي ان من كان
 طاهر وضوءاً او وضوءاً لا يفسد وضوءه والنجاسة فاحل يديه فستحسب وضوءه قد تم ابتداء فثبت ان
 فاعتكفت ثم جئت وهو قاعد فقال ابن كثر يا ابا هريرة فقال له فقال لي اني ان كنت في وضوء فقلت اني
 ان ادخلت لم يفسد الماء وان ادخلت جردت لان الجنابة من غير نية للحاجة وهو غلط ما تقدمه ويمكن للجنب

ان يفسد في الماء ان كان كذا وبما قاله الشافعي لقوله عليه لا تسوي احدهما في الماء والكل الدم ولا يغسل في الجنابة
 ويكفي في اليد اليمنى وهو قول الشافعي وعندنا كذا على انهما احدهما لا يفسد في الجنابة واجبة للاصل وهو من جنس الماء
 لنا وعندنا الشافعي انهما واجبة وكذا لا ينعكس في وضوء الجنابة وقد تقدم في ذلك كونه في الوضوء وهو واجب
 التيمم في الشافعي وجهان البوت لانها طاهرة عند حدث والعلم لا ينظر بانظر القرآن ولو ادخل بالضمضة ولا يفسد
 قال ان افع يتجلى عادة الغسل وليس يتجلى ومقطع الانوف والشفة في غسل ما ظهر بالقطع في الجنابة
 والوضوء تغيب الموضع عما كان وزواله الحائل فيضار ظاهر كماله في غسل الوجه والشافعي والشافعي
 لا يجب له باطن اصل الظاهر وغير المختون ان كان مريضاً لم يجب له غسله في الشافعي والشافعي
 ويغسل الباطن والظاهر ايضا والشافعي وجهان احدهما الوجوب لان الجسد ممتلئ بالارض والارض والارض
 لو انما الانسان لم يرضى من الماء كالرجل في الغسل ويغتسل بغيره في الغسل في الاصل الذي
 الشعر ولا يجب على النكاح ايضا الماء الباطن في وجهها وكذا التيمم في غسل باطنه ويجزئ وجهه في
 الجنابة كذا قال في نجاسة رطوبة الفرج ويجب على السيد غسل الماء للوضوء والغسل عند ذلك كذا في الظاهر
 والعدم احكام التيمم والماء الباطن لا وهو التيمم فينقل اليد كما ينقل اليد للصوم والشافعي في وجهه وكذا في
 وجهه في المرأة وقيل لا يفسد شراؤها غسل الحيض والنفاس لانه من جملة مؤنة الفكين الواجب عليها
الفصل الثاني في حيض وفيه مطالب **الاول** في ما هي وهو خلة البيلان وشعر الدم الذي له تعلق بالاضاء
 العدة اما يظهر او او انقطاعه على الخلاف وهو دم يرخي الرحم اذا بلغت المرأة ثم يحدثها في وقت
 معلوم من حكمه يربو الى ما اذا حملت انصرف ذلك الدم باذن الله تعالى التخلية فيه فلهذا انما يحض
 الحامل فاذا وضعت الولد خلع الدم كما وضعت الدم وكساه صوم الذي يتعدى به الطفل فاذا
 حلت الحياء من حرم وضاع في ذلك الدم لا يفسد له فيسقط في مكان ثم يخرج في العالبة في كل من سبيل
 او يسود وقد يزدني ويقبل على حبس اختلاف الامنحة وهو في الاغلاص او او او غليظه حار له في
 قال الصاوي عليه في بعض حار عيط اسود والعبيط الطري وقال الباقون عليه اذا رأت الدم الحار في
 الحصى والحواشي الا من السد بالحم والسواد فان اشتبهت العدة في ادخلت المرأة فطقت فان خرجت
 مطوقه من العدة وان خرجت من غير حيض لقول الباقين في كل ما كان عليه من الدم فان خرجت
 فهو من العدة وان خرجت متبقية بالدم فهو من الطهر وان اشتبهت الدم الفرج ادخلت بصبرها فان
 خاضعها من الاثنين فهو دم فرج وان كان من الاثنين فهو حيض وهو طاهر وراه النكاح في التيمم في غسل
 على ما ابن يعقوب فانه روى عن الصاوي عليه العكس في قال ابن المنذر لا حيض مع من الصغر وهو من يكل

في الموالاة بل الترتيب وجب استيعاب الجسد بالشيء قبل الفلح **الباقي** من الحيض من مبلع بل الماء من
 اجزاء ويوجب المضغ **فصل** في وقت الحيض من مبلع بل الماء من اجزاء ويوجب المضغ
 فري من ان يقدم الوضوء او يوضو خلافا لبعض علماءنا حيث وجب فيه التلبس بلباسه المتعارف ولو اجتمع
 الحيض والجناب لم يجز لهما العمل الا بعد انقطاع دم الحيض لا الجناب ولا الحيض فاذا انقطع اغتسل فان
 فوت رفع ثيابه الجناب ما يقع للحدثان وان فوت رفع حدث الحيض فان ضحك الوضوء احتمال رفع حدث الجناب
 ايضا الشوبغ الصلح عنهما وعن مفسريه غسل الحيض عن رعدة وان فوت رفع الحدث مطلقا فلا قرب الاضحية
 عز غير وضوء عرق الحيض ظاهر اذا لم تلاق الفحاشة وكذا المباحة التي تتركها لان الصلح على سبيل
 يعني ما اول العمل لما انفصل كان فيه التلبس بسكب له الماء وهو حايض وسبيل الصلح على غير الحيض يعرف
 في ثيابه التلبس فيها قبل ان تغسلها فقال لا بأس **فصل** ذات العادة ترك الصلح والصوم بروية الدم في حال
 نهما باجماع العلماء فان التمتع كالتيقن وسبيل الصلح عن الحيض في ايامها قال لا تصل حتى ينقضي
 ايامها **فصل** في المضطر فيغيرها في لان قال في طاول ما تتركه الدم بغير ان تترك الصلح والصوم
 فان استمر لثقت بان حايض وان انقطع قبل الثلثة فليس حايض ونقص ما تركه من صلاته وحجته القول
 الصلح على امر ساعد رأت الصلح بعد الدم تغسل ويه قال الكافي وقال المروزي في المصباح للحائض ما تتركه
 بها الحيض والعادة لها لا تترك الصلح حتى يمتثل لثمة ايام وهو اقوى احتياط العادة الثابت في الذمة بغيره ولم
 يحصل بعين المسقط والحدث فتولى من حايض فانه جاز على ذات العادة اذ المراد بالدم هو دم الحيض ولا العمل
 الا في العادة وهو قوله اخر **فصل** ذهب علماءنا الى ان المرأة تنقطع بعد عاداتها ويه قال مالك لقولنا ان
 علمه في الحيض اذا رأت ثوبا بعد ايامها التي كانت ترى الدم فيها فلتغسل على الصلح يوما او يومين ثم تكتفئ
 فان صبغ القطر دم لا ينقطع للحيض من كل صلتين غسل ويصيب منها زجها ان احبت وحلت لهما الصلح
 وعز الرضا عليه قال الحايض تستطهر يوم او يومين او ثلثة وقال الكافي اذا مضى زمان حيضها فعملها بان
 تغسل في الحال ولا يجزئها ان سوتف ربهانا تطيب فيه طهرها حالها وتجعل طهرها اذ لو كان سوتف لم يفت
 الوان يتم لها مدة كمن الحيض كلبته اذا استمر بها الدم ولم يخرج لها ان ينقطع تمام الدم ثبت ان الاستطارة
 حايض والمدة زمنية بعد ثلثة ايام من ايام الحيض يوما او يومين على انما يقع بطلان اللانام على من يجب
 للوضوء **فصل** في وقت الحيض من مبلع بل الماء من اجزاء ويوجب المضغ **فصل** في وقت الحيض من مبلع بل الماء من اجزاء ويوجب المضغ
 مبلع بل الماء من اجزاء ويوجب المضغ **فصل** في وقت الحيض من مبلع بل الماء من اجزاء ويوجب المضغ
 ان لا يبرئ من الحيض فليكن عاداتها تستطهر يومين او ثلثة ايام **فصل** في وقت الحيض من مبلع بل الماء من اجزاء ويوجب المضغ

قال في وقت تستطهر يوم او يومين ويه قال ابن بابويه والفقيه وفي الجواز تصبر حتى يسقي وقال المروزي تستطهر عند
 استمر الدم المسمى ايام فان استمرت ما قولة المستطهر ولا ما قرب لما تقدم في قولنا لا يبرئ من الحيض
 الصلح يومين او ثلثة ايام وقال الرضا عليه السلام من تستطهر يوم او يومين واحتجوا بالرواية الصلح على ان كان في
 دون العشر استنظرت شعرة من عروق السرة **فصل** في وقت الحيض من مبلع بل الماء من اجزاء ويوجب المضغ
 كونها ايام الحيض في يوم العادة ويحتمل ان لا يوجب الحيض ولو لم يزل الصلح على ما مضى ايام
 او انها اغتسلت واغتسلت وتوضأت وحصلت **فصل** اذا انقطع الدم لدون عن فعلها بالحيض والصلح
 ولا يجزئها قطع الشعر لانها مدة الحيض فان ضربت نقيها اغتسلت وان كانت سلتها فان كانت مبتدئة
 حتى تفرغ وتغسل عن ايام ذات العادة تغسل بعد يوم او يومين كما تقدم لقوله الباقر عليه السلام فان خرج الدم لم
 تطهر وان لم يخرج فقد طهرت فان استمر في العاشرة انقطع قضى فعله من الصلح لتحقيق انه صار في ايام الحيض
 وان تجاوز اجزائها ما قولة لا يبرئ من الحيض لانها مدة الحيض وانما انقطع في يوم حيضه لم يبرئ من الحيض
 فان رأت قبل العاشرة وانقطع على طهر حيض وكذا ايام النقاء للمحلاة بين الايام ان لا يكون الطهر الا من عشرين ايام ولو
 تجاوز العشرين فهو مستحاضة ولا حكمها ولو تجاوزت عشرين ايام ثم جاء الدم كان لا ولا حياض منقلا ولا يمكن
 ان يكون حيضها منقلا ان استمر لثمة فاما في العاشرة انقطع في حيض وان قصر لثمة فليس من حيض **فصل**
الثالث في المستحاضة وفيه طليان **فصل** في حكمها **فصل** في حكمها **فصل** في حكمها
 الصلح وان دم الحيض جار عبيط سوس ودفع دم الحيض اصفر بارد وقلة تنفق او صفر خفيا كما لو وجد ايام
 الحيض كذا وقد لو دم الحيض اسود حار اصيبط اذا كان بعد ايام الحيض والصلح والصلح وبعد ذلك
 لما تقدم من ان الصلح والكدر في ايام الحيض حيز وفي ايام الطهر **فصل** في حكمها **فصل** في حكمها
 القطر كمن لا يبرئ من الحيض واجبه عليها بعد القطر والوضوء لكل صلتين ذهب اليه اكثر علماءنا لقوله النبي صلى
 المستحاضة في الصلح ايام اقربها من غفلة وتصوم وتصل وتوضا عند كل صلتين ومن لم يزل في الحيض في كل صلتين
 عن المستحاضة وان كان الدم لا يتب الكروني نوضا ودخلت المسجد وصلت كل صلتين بوضوءها والقطر فلا يتب
 يمكن الاحتراز بها فوجب قال في وقت تستطهر يوم او يومين ويه قال ابن بابويه والفقيه وفي الجواز تصبر حتى يسقي وقال المروزي تستطهر عند
 لا يجزئ في حال ولا يجزئها ان سوتف ربهانا تطيب فيه طهرها حالها وتجعل طهرها اذ لو كان سوتف لم يفت
 الوان يتم لها مدة كمن الحيض كلبته اذا استمر بها الدم ولم يخرج لها ان ينقطع تمام الدم ثبت ان الاستطارة
 حايض والمدة زمنية بعد ثلثة ايام من ايام الحيض يوما او يومين على انما يقع بطلان اللانام على من يجب
 للوضوء **فصل** في وقت الحيض من مبلع بل الماء من اجزاء ويوجب المضغ **فصل** في وقت الحيض من مبلع بل الماء من اجزاء ويوجب المضغ
 مبلع بل الماء من اجزاء ويوجب المضغ **فصل** في وقت الحيض من مبلع بل الماء من اجزاء ويوجب المضغ
 ان لا يبرئ من الحيض فليكن عاداتها تستطهر يومين او ثلثة ايام **فصل** في وقت الحيض من مبلع بل الماء من اجزاء ويوجب المضغ

الثاني ان لا يضره البدر ولو كانت لغيره فافترت الصلوة للغير في الوقت ولا يضره الشافعي لا يضره
يصلح بذلك الوضوء وهو ما ذهبنا وجوه بعضهم لان الطهارة عند الشافعي لا يطرأ على وقت الوضوء
ودخلت في الصلوة وخرج الدم قبل دخولها او بعده فان كان لغيره اعادة الوضوء والطهارة
وان كان لغيره بالدم وقوة لم تجز اعادة الصلوة لعدم الاحتراز من تركه في وقت الوضوء ولو وضوءا والدم حاله
ثم انقطع قبل الاذنية في الصلوة قاله شيخنا في انفس الوضوء قال الشافعي لان دمها حدث وقد نزل الملعون العذر
فقط حكم الحديث فان صحت والحال اعادة الوضوء اعادة الطهارة سواء عاد قبل الفرج او بعده ولو انقطع في انفس
الصلوة قاله في طهارة لا يوجب التيمم لانها دخلت في الوضوء وعاد هو احد وجهي الشافعي والآخر ان لا يوجب
بعد الطهارة وغسل يديه بالدم لان عليه ما يجازي وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
الطهارة وهو ما ذهبنا في **حج** اذا كان دم الحيض في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
والصلوة وجب اتمامها في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
في حال الحيض لم ينقطع ثم دخلت في الصلوة جاز وان اتصل انقطاع بطول صلواتها في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
بيننا وهذا لا ينقطع قبل ان يطرأ طهارة ما قبل الشروع في الصلوة ولم يجزها ولو كان دمها من غير وضوء
قبل ان تدخل في الصلوة انقطع فلما دخلت في الصلوة ولم تعد الطهارة ثم عدت في الصلوة في وقتها من حيث كان في وقتها
زمان ينعى للطهارة والصلوة في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
او جازها بالطهارة فلم تعد وان كان لو علمت بعد ذلك اعادة الوضوء في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
فاذا لم يفعل او فعل لم يصح صلاتها **حج** قال ابو حنيفة في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
يصلح في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
الوضوء في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
كان وقاية للصلوة في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
ومحرم ومطل عند فريضة او غيره ولو نوجها قبل طلوع الشمس لم تطلعت فانما تستغفر وقيل في وقتها من حيث كان في وقتها
تقتصر عند ان الطهارة تعود بتعدد الصلوة **حج** اذا فعلت السجدة على وجهها من الاعا او الوضوء والتيمم
للقطع وتقتصر صلاتها بحكم الطهارة من غير التيمم او نال جمع وجهيها في السجدة كما في سجدة المنزلة والصلوة والطهارة
ودخل الماحذ وحل الوضوء ولو لم يفعل كان حديثا باقيا ولم يجران في سجدة الطهارة من غير الطهارة
الصلوة في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
المفطر ولو لم يجز الا في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها

اشبهت الطهارة التي بالحدث قالوا في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
الا بدع قولهم ان لا يضره البدر ولو كانت لغيره فافترت الصلوة للغير في الوقت ولا يضره الشافعي لا يضره
منه ليس وان حية كانت متحيا وكان وجهها على السجدة في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
اليوم فيها اما الجرح في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
حيث قاله الحكم بن سيرة وابراهيم لشعير احمد بن حنبل لا يجر وطهرها مطلقا الا ان تخاف على نفسه العتة
ان في فاشد فيض وهو غلط فانه لا يتعلق به شيء من احكام الحيض بل يتبدل به البواسير **حج** لو كان كثير فافترت
اول النهار وصليت ثم انقطع قبل الزوال لم يجز في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
للمرء وجب ولو كانت تعلم عدده ليل او قبل الفجر وجبت الا في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
وصات ثم تم في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
الصوم اذ لم يفعل ما هو شرط للصحة لانها في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
حصلت لم يجز للصلوة اذ قد علمتها وفي وجوب الصوم **حج** لو اخلت دانت الدم الكثير والغسل الصلوة العائدين
بطلت الصلوة والوجه صحة الصوم لوقوعه قبل اعادة وجوب الغسل **حج** في اقسام المستحاضة **حج** قد
بيننا ان اكثر من عشرة ايام فان زاد الدم على ذلك فقد استحضت الحزاة وامتنع حيضها بطهرها ولو لم يبق في وقتها
وضوء الكافي في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
الدم من وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
احد السنين في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
الدم او مبلغ عدد ايامه فان اصابه في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
لدي الصلوة قد انقضت ايامها وقد جرحها وقالوا في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
عده سنة التي عرف ايام اقرانها لم تحتلط عليها ثم قال واما سنة التي كانت لغير ايام منقطع من احاط عليها امر طوي
الدم ونزلت ونقصت حتى اغفلت عددها ومضى عنها من وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
حيث انت النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسحيف في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
في الصلوة فاذا ادبرت فاحمل على الدم وصلي فكانت تغتسل في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
استحب من سبعتين فليدا احتاج للمحيرة في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها
الثالثة وهي التي ليس لها ايام منقطع ولم تزل الدم قطرات اول ما حركت واستقر بها فان سده هذه عين
ولي والثالثة في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها ولو كان في وقتها من حيث كان في وقتها

عن كذا صلتها لاحتمال الانقطاع عنها والى ان يطهر يقين فان قال المنيح يوم انقطع فاولاها طهر يقين
وكذا اخرها طهر يقين والعين في اخرها طهر يقين وكذا في كل انقطاع في اخر الطهر يقين وعند كل صلتها
الى اخرها طهر يقين فلها يومان من اول الشهر طهر يقين وكذا في كل انقطاع في اخر الطهر يقين وكذا في كل انقطاع في اخر الطهر يقين
لما في العين من فقد قصر نصف الزمان عن العدة بصف يوم فالنساء عن جميع يقين وغلط ولم ان هذا
فجعل الجامع اليومين ثمانية ايام اخر طهر او الطهر في نفسه **في** لو كانت جميع خمسة من الشهر لا تستمر الا ان
ان كنت يوم الى ان طهر كنت الى اخر طهر يقين عايشا وان كنت في الاخر عايشا كنت في الاخر طهر يقين والعين
طهر يقين وتعتد بها تحيض احد من طهر يقين فالاول طهر يقين وكذا في كل انقطاع في اخر الطهر يقين والعين في كل
مكوكب وتعتد لاحتمال الانقطاع اخر الاخر طهر يقين وكذا في كل انقطاع في اخر الطهر يقين والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين
جميع الايام ما تفتقر اليها **في** اذا كانت جميع من فضل شهر وكنت امرح لمحمد العين
بالامرح يوم فالاول والثاني طهر يقين وانك وقع بينهما فلا تحيض لهما يقين فعمل ما تفتقر اليها من الشهر في كل
اخر الى اخر طهر يقين والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين
قضا يوم الاول والثاني لهما طهر يقين وبعض ما عمل لهما لانها صلت مع الكس في الطهر في وجوب القضاء
قال ولو قلنا انه لا يجب الاقضاء في ايام كان صحيحا لانه من المعلوم ان الحيض لا يزيد عليه ما وصوم من الحيض
ولا حاجة الى تحيض من الحيض في كل يوم من الشهر او المولود على دون الاول والاخر ذهب النافع والحكم صحيح في كل
خل الحيض بل هو النافع واقفا على قضا اكثر الحيض وهو في كل القواين وفي كل اخر من طهر يقين **في** لو
كنت كان حيض من طهر يقين الى اخر طهر يقين في يومين من اول الشهر ويومان من اخر طهر يقين وانك
في اليق في الحيض ما تفتقر اليها من الحيض يقين لقصر العدة عن نصف الزمان وتعتد اخر الطهر يقين
عن الثالث والعشرين والناس والعشرين لاحتمال الانقطاع ولو كان المنيح في كل حيض يقين لما واد العدة
نصف الزمان في كل من اول الشهر وخمسة من اخر طهر يقين كالحكم في الانقطاع في اخر الطهر يقين والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين
خاتمة **في** في كل المنيح ستة الى المنيح بالمسح عقب تغريب المنيح يوم في المنيح بستة وهو واحد **في** لو كانت جميع
عشر والمنيح بالنصف يوم فيوما من حيض يقين وانشاء عن طهر يقين لزيادة العدة عن نصف الزمان
يوم في الخامس عشر والسادس عشر ومن السبع الى الرابع عشر وكذا من السادس عشر الى الرابع عشر ومن الرابع عشر الى
تعمل ما تفتقر اليها من الحيض يقين لاحتمال الانقطاع اخر الاخر طهر يقين والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين
وتنفي من احد الضعفين بالامرح يوم والكس من اوله واليوم الكامل في النصف الثاني وتعتد نصف من اول الشهر طهر يقين

وقام اليه الى اخر السادس عشر حيض يقين ولو كان الكس من الثاني في العكس من اول الشهر الى اخر الرابع عشر
طهر يقين ومن كل عشر النصف الاول من الرابع والعشرين حيض يقين ولو كانت امرح العين العشر
يوم والكس من اوله فالاول نصف الثاني طهر يقين ثم الى اخر طهر يقين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين
الانقطاع في نصف الثاني عشر طهر يقين ومن النصف الثاني الى اخر طهر يقين والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين
لاحتمال الانقطاع ولو كان الكس في العين في اخر الطهر يقين ثم جعلت ابد المنيح من اوله والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين
فاخر النصف الاول من التاسع عشر ومن اول التاسع عشر النصف الاول من التاسع والعشرين ولا يجوز ان يكون
للمنيح من العين يوم والكس في كل من العين لانه طهر يقين **في** في كل انقطاع في اخر الطهر يقين والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين
اول الحيض كمنه لله يقين ثم تفتقر في اخر الثالث لاحتمال الانقطاع وتعتد في العاشر من اوله المستحاضة
في كل وقت جعلت الانقطاع وان ذكرت اخر جعلت نهما في العدة واعتدت عند الاحتمال الانقطاع وتعمل
فيما يوجب عمل المستحاضة لانه طهر يقين قطعها وما قبله لله ايام حيض يقين وما زاد في كل العين طهر يقين
في عمل ما تفتقر اليها من الحيض يقين من يوم احتياطا وان لم يدكر الاول ولاخر في كل الوقت الذي
عرفت حيضها فيه ان لم يرد عن اقل الحيض فحيضها معلوم كما في كل اعلم ان كنت في كل الشهر عايشا
طهر يقين وان زاد من غير تفتقر كما لو كانت كعايشا يوم الطهر والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين
ما تفتقر اليها من الحيض يقين وان زاد من غير تفتقر كما لو كانت كعايشا يوم الطهر والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين
يقين وهو الثالث وما عملت مكوكب فيه فاعتد جعل الثالث اخر طهر يقين والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين والعين في كل انقطاع في اخر الطهر يقين
دها اليه وعلمنا بالبعثا والحقير واسطة في كل العين حيضا ولو كانت ان حيض كان في النصف الاول
من الشهر ولا عرف قدره والوقت فالنصف الثاني طهر يقين ومن اول الشهر ثلثة ايام جعلت الحيض والطهر ولا
يعمل الانقطاع فتعمل ما تفتقر اليها من الحيض يقين وبعد ذلك تمام النصف جعلت الحيض والطهر والانقطاع فتعمل
عمل المستحاضة وتعتد كالحكم **في** في كل من ان اقل الحيض ثلثة ايام واختلف علماء في ان كانت لها التوبة في كل علة
وقال اخر من بعد ما ذلت ثلثة ايام شر اليه في حيض قطعها فاذا انقطع وعاد قبل العاشر انقطع فالذي
وما بينهما في حيض حسب البعد عما ذلت قال ابو حنيفة لان اقل الطهر عشرة ايام ودم الحيض يسيل ثابة ويقطع اخر
وايقظ لبقا احكم الطهر في النقط بالكمية وقال مالك في كل من اقل الدم حيض واما المقاطع لان النساء
موجود في بعض الاوقات حقيقة كما ان الدم موجود في بعضها حقيقة وكما لا يجوز جعل الدم الموجود في كل
المنيح جعل الطهر الموجود حيضا بل في كل منها حكمه والملازمة ممنوعة والنافع قولان اظهرهما الاول فان كان
ذلك عشق ايام فان كانت مبتدأة قال في كل الصلوة ونصوم كل ايام الدم واذا رأت الطهر صلت وصامت الى ان ينقطع

لها عاده لقولهم على الدم كانت الطهر صلت وصامت وكل ما كان الدم تركت الصلوة الا ان يستقر لها عاده
والظاهر ان مراده من ذلك ترك العباد في الدم المحتمل لان يكون حيضا مطلقا ويحتمل عند هذا القول
الثالث حيضا بالتحقق وقضا صوم احد عشر يوما وجعل البعد او العشر من قلو كان الرابع او العاشر يوم
انقضا فالحيضا بالظهور وان كانت ذات عاده قد رت اليها سوارت فيها دما سودا لوجها او قالا في الحيض
لوجها او قالا في الحيض وان نسبتها لم تكن بالتحقق بل بالظن في الحيض عن ايام طهر او لولدت تلك ايام دما ثم انقطع
ثم عادوها قبل العشر فالحج حيض وكنت صوم النقا وجاز لزومها الوطيفة فاذا طهر ان يحض لم يكن على شيء
وان رأت اقل من ثلثه لم تنقطع وراثة العاشر وبلغ الحيض ثلثه فلعلي ينافي لان احدها الذي يحض لا يشارك في الحيض
في عده اقل من الحيض والثلث من حيض ان كماله في حبل العشر وللخبر كالحقوليين ومنهم من رأت في الحيض
ان يكون اربع حضا كاسلا واخر حيضا كاملا ومنهم من لم يترقب بلوغ اقل من الحيض فلو رأت ساعده ثم انقطع ثم رأت
قبل ثلثه ساعده اخرى كانت الا عتات مع الطهر المحتمل في حيضها وهو اضعف الوجوه عندهم ولو كان اقل
الحيض في اكثر من عشرين لم يكن حيضا ومنه في الخلاف اذا كانت اربعة اشهر ازيد على الفترات المعتاد بين
دفعات الدم فان لم يرد عليها فالحج حيضا **فريق** اذ رأت اقل من الحيض ثم انقطع وجب عليها العباد
اجماعا لان الموجد حيض تام وزعموا ان العود الدم فلا يبيح لها ترك العباد بانك وان رأت اقل وقلنا ان ايام النقا
طهر عتلت لان الدم رعا عاده فالدوم حيض فظهر ان للنقا حكم الطهر وان قلنا انها كالحج فلا بد لان
الدم ان لم يعد قبل حكم الحيض حتى يجرى عده وان عاشت ان الزمان حيض وليس للحيض في زمان الحيض حكم
ب لو كانت عاداتها في ايام رات يوما دما ونوما نقا وعاد الدم والنقا اكثر ولا يبيح فان قلنا انها
لا يلقى قايام العادة حيض الدم والنقا الذي يليه الثاني فان قلنا ملقون ابن ملقون الثاني فان قلنا انها
من ايام العادة حسب لان النقا من ايام العادة وانما انقطع دمها في وقت من عاداتها والنقا ملقون اكثر
للحيض لان عاداتها في وقتها في الايام يحصل لها ثلث ايام حيض وعشر الايام ملقون في ايام من عده ولو كانت
عاداتها اسديا فان قلنا لا يلقى فالحج في ايام والادس بقا ليس بعد حيض فلا يكون حيضا وسقط عدها
وان قلنا ملقون من زمان العادة حصل لها ثلث ايام وان قلنا في غير ثلثها سائر ايام من ايام عده **فريق** ينظر
في جعل النقا حيضا ان كان احد هما ان يكون النقا عبوسا بدوي في الاكثر فلو رأت يوما وليلتهما واربعين
نقا ورات في الاربعين فالتقاع ما يوجب من الدم طهر قالوا في ذلك في وعدها ان لا تكون عن وان كان يكون قبلها
للحيض عند الحيض تمام اقل من الحيض فان نفا في الساعات وهو اظهر اقوال الشافعي **ل** لو رأت اقل من الحيض وانقطع
ثم عاد قبل انقضاء الطهر بعد مجاوزة اكثر من الحيض فلا ولا حيض والنقا دم فساد **ل** لو كانت عاداتها في ايام

فان الاول طهر ايام النقا دما في الثالث طهر وهكذا احتمل جعل النقا والرابع والادس حيضا خاصا في ايام دما
خاصة وعند الشافعي ان وقت عده من عده الدم فان قيل بعد النقا فالادس من عده وان قيل لا يلقى
في ايام من عده وان زاد الدم على الخامس عشر فقد استحيضت فان قيل بالتلفيق فمن ابن ملقون على الوجهين
بعد ايام من زمان العادة فلها يومان حيض من زمان العادة هو الثاني والرابع والثالث من زمان الامكان فلتلق
لها في ايام اولها الثاني واخرها العاشر وان قيل بعد النقا فليس الاعتبار من زمان العادة او بعد ايام من زمان
العادة لا تماذا اعتبر عدها اعتبار زمانها فيحيضها الثاني والثالث والرابع لان الاول طهر قبل طهر الثاني طهر
بعد استحيض النقا لا اعتبار بعد العادة دون زمانها لا نقال حيضها فيحيضها في اولها الثاني واخرها الثالث
الفصل الرابع في النفاس والنفاس هو الدم الخارج عقب الولادة بالاجماع لان خارج عقب نفس او واحد
من نفس الرحم بالدم فلما خرج قبل الولادة ليس نفاسا اجماعا لقول الصادق عليه السلام في النفاس ما يصبها الطلق ايها
ابو نومان ويومين وتري الصغرة او دما قال تصلي ملقون فان غلبها الوضوء ففانها صليتم ثم تقدر ان تصليها فليها
قضا تلك الصلوة بعد ما تقهر وما الخارج مع الولادة فالتحضر على ان نفاس وهو صحيح وان قيل لانه
دم خرج من الرحم الولد فاشبه الخارج بعد وقال المرتضى النفاس هو الذي تراه عقب الولادة وهو يخرج من الرحم
معها البر نفاسا ويقال بعض النافعي وقال ابو حنيفة لانه انقضاء قبل انقضاء الولد فاشبه ما خرج قبله **مسألة**
ولو ولدت ولم تزل دما فلا نفاس اجماعا ولا يجب عليها الغسل عند اهل البيت عليهم السلام وقال ابو حنيفة عملا
بالاصول انهم عن معارض الحديث والثاني قولن وعمر احمد في ان احد هو الحيض لانه مخلوق من مس ما في ارضه
ينبت له خروجه الماء ويغار منه حامد فاشبه الحيض والادس **مسألة** لا يشرط في الولد الحيض بل ولا انما سيقول
ولدت مضطرا او علقه بعد ان ترمي القوا لا النقا ولد ومخلوق من اولى كان الدم نفاسا بالاجماع لان دم
عقب حمل اما النقا والعلقة المستترة فلا اعتبار بها لعدم تيقن الحمل بها فيكون حكم دم الحائض وليس لاقول
النفاس من حمل فبان ان يكون طهر واحد ذهب اليه علي والجمهور وبه قال اكثر العلماء كان النقا في وما كان ولو جئته
واحد لا يرد من واحد عقيد سببه وهو الولادة فكما نفاسا وولدت امرأته بعد من ولدت منه فلم تر نفاسا فصبت
دان الحنفية وحكمهم في النقا ان اقل ثلث ايام لان اقل الحيض والاملا زمة بينهما وحكمهم في النقا اقله
احد عشر يوما بالزيادة فله اكثر من الحيض وقال محمد بن الحسن وابو ثور والثاني في احد قوله اقل ساعده وقال المزني
اقل ربع ايام لان اكثر النفاس ربعه اضحاف اكثر من الحيض فكان اقل النفاس اربع اضعاف اقل الحيض وهو يوم وليلة
فاقل النفاس اربع وقال ابو عبيد الله في عده في يوم او ما وكل خطأ لان النقا لم يرد تحديده فوجه في الوجود
وقد وجد اقل من ذلك اذ ثبت هذا فاذا انقطع الدم عقب لحظة كانت حكم الطهر بقية اليوم اذا لم يعاد الدم

وقال احمد في كتابه لو لم يكن يوم لم يثبت لها حكم الطاهرات وهو خطأ لقوله عليه السلام لا يعمل النساء اذا اراد
 الطهر الا ان تصلي **اختلاف** علماء اونا في اكثر من شهر من الشهر من ان لا يزول الحيض قال الشيخ وعليه ما يروى
 والمفيد في احد قوله لقوله لا يعمل النساء ما كان من عذر الصلوة ايام اقرانها ولا من دم حيض حجب احتياط
 الى الخلاء وبطلان ما ساء به عنه واكثر من الحيض عشرين ولانه احوط للعباده وفي الثاني عايد عشرين يوما وفي الثالث
 وابن الجوزي والصدوق لقوله لا يعمل النساء وقد سبق في النفس انكم بعدد فقال ان اسما بنت عبد الله
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تغسل ثلثي عشرين ليلة ولا يجزئها لاحتمال وقوع السؤال عند لانها وقال ابن ابي عمير ايامها
 يام حيضها واكثر من احد وعشرين يوما فان انقطع دمها في تمام حيضها صحت وصامت وان لم ينقطع صحت
 تمام عشرين يوما ثم استظهرت بيوم او يومين فان كانت كثير الدم صحت ثلث ايام ثم اعتكفت واحشيت وا
 ستغفرت وصلى ما رواه ابن بكير في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقع اكثر من ستين يوما وهو ما يروى في
 عطاء والرحيم ومالك وابو ثور وهنكي عن عبد الله بن الحسن العنبري والجمهور من اوطاة لا تزيد وجدة ذلك
 دليله لان الزايد استباحه قال ابو حنيفة والثوري والشافعي وابو عبد الله ان رجوع يوم واحد في
 ثلث ايام لان ام سلمة قالت كانت النفس اقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوما والرازي في
 عشرين يوما وحكي ابن المنذر عن الحسن البصري ان قال عشرين يوما وهو ما يروى في الحديث الا انه قال في النفس
 سبعين يوما **مسألة** اذا اراد الدم على اكثر من عشرين يوما وتوعدت الى اربع واربعين يوما عند ابو حنيفة فالأقوى عند
 انهما ان كانت ذات عادته في الحيض جعلت نفاسا بعد ايام حيضها والباقي استباحه وان لم يكن ذات عادته كان
 نفاسا هاترين ايام لما تقدم من الرد الى ايامها في الحيض وقال بعض اهل العلم اذا استحيضت النفس وتجاوزت
 ستين كانت الستون نفاسا وهو قول المزني والزايد استباحه لثبوت النفاس باليقين فلا يزول الا بمثل خلق الحيض
 لا انه لم يثبت الا باليقين وقال بعضهم الزايد على الاستحيض لعدم التاخي وقال الباقر منهم ما تفصيل فان كان
 ذات عادته في ايام ثلاثين مثلا وتجاوزت الدم اربعين اربعين ردت الى عادتها من الاربعين ثم ان كانت معتادة
 في الحيض فتردت الى عادتها في الطهر فحيض قبل عادتها في الحيض فان كانت مبتدأة في الحيض جعلت القدر
 اليه المبتدأة في الطهر استباحه والقدر الذي تزد في الحيض حيضا ولو ولدت سرا له ذات جفاف ثم ولدت
 ستحيضت فالمقبول عدم النفاس عاكة بل هو مبتدأة في النفاس وان كانت مبتدأة في النفاس فلو ان احد
 الرد الى الحنفية والثاني للجمهور كانه الغالب وان كانت عشرين فحكمها حكم الغايض في غير التمييز وترد اليه كمال الحيض
 الا ان الستين هنا بمنزلة غير هناك فلا تزد التمييز على الستين وان نيت عادتها في النفاس فلو لم يزل
 الاحتياط وعلى غيرها من الروايات والى المبتدأة **فروع** لورات عقب الولادة لحظة ثم انقطع وارتقب العا لم يخط

فكلمين

فكلمين وما يابيه نفاس لان الطهر لا يكون اقل من عشرين ولو رأت اللحظة الاخير من النفاس فليست اياما
 النافس فلهذا اذا انقطع دم النفاس فان لم يزل النفاس من الدماء من اقل الطهر كونه ويومين فان مضى دم نفاس في
 ارضه الفاتح لان كحيض **لورات** يوم الولادة ثم انقطع عشرين ايام رأت الدم ثم لم يزل قالوا ان نفاس والنفاس
 طهر والثاني حيض لم يزل طهر كاحد بعد انقطاع النفاس ولو قصر الثاني عن ثلث ايام يكن حيضا ياردم مثلا وعند
 ان اذا غلبت الدماء من اقل الطهر كما لو رأت عقب الولادة ثم طهرت عشرين يوما ثم عاد الدم قبل اربعين فاحسب
 انه حيض لانه ما قبله مان تحله ما طهر صحيح فلا ينضم احد من الاخرين من الحيض ولا في وقت واحد ويجوز والثاني في
 ابو حنيفة ان دم نفاس لو وقع عشرين ايام ان كان النفاس وقال الجمهور العايدون ان يكون في تصوم وتصل وتغتسل في الصبح والظهر
 ولا ياتيه من جرحها لاحتفال النفاس ودم فادخل ولدت ولها نفاس ثم عشرين يوما فصاعدا ثم رأت ثلث ايام
 العايد نفاس في القادر هان **مسألة** اذا كانت عادتها اياما طهرت عشرين طهرت عشرين ايام نفاسا وشهر الطهر
 ثم رأت الدم وانصل الى ايام فليست بذلك عادتها بل يرجع الى العادة لو كانت قبل الولادة من اعتبار الحيض والطهر وقال
 الشافعي اذا كانت عشرين عشرين وتطهر عشرين عشرين يوما نفاسا ثم طهرت عشرين يوما ثم عاد دمها وانصل
 وهي اكثر من الحيض فانما استباحه بغيره من العادة في الحيض وعشرين ايام ويكون طهرها شهر لان طهرها عشرين من الطهر
 في الحيض النفاس واحد وهو على قول من لا يوجب ذكر العادة **لورات** في ايام ثم ولدت بعد ذلك في انقبض
 زمان الطهر فالدم ليس بنفاس لقد سبق قال في غير ذلك لان العامل المستبين جعلها الحيض فيكون دم فسادا ولو لم
 في النفاس في الثاني ان الحيض لان العامل قد مر الدم ولا يعبر بينه وبين النفاس طهر صحيح والولادة تفصل بينهما
 للحيض لان دم واحد الطهر بين الحيضين اقل من خمسة عشر يوما **مسألة** حكم النفاس حكم الحيض في جميع المحرمات والمكروهات
 ولذا في الكفاح بوجها ولا نعل في خلا فان دم النفاس هو دم الحيض وانما احتبس من الحيض لا انصرف الى العا
 الولد فاذا خرج الولد وانقطع الدم الذي كان من دم الحيض خرج من الفرج كما يخرج من الحيض فاذا رأت بعد
 الولادة ساعة ما لم ينقطع كان عليها ان تغسل ولزجهما ان مايتها فان خافت العود استحب التثقب احتياطا
مسألة لو ولدت ثمانية فابتدأ النفاس من الاول وعدة الايام من الثاني ذهب اليه علماء اهل الحق والافاضة
 واحد من ايات احمد لان كل واحد منهما سبب في اتيان حكم النفاس بل ليل حاله لا فلا فاذ اجتمعتا ثبت الحكم
 نفاس وتدل خلافا فيما اجتمع فيه والثاني ان النفاس من اوله ككل واحد واخره وقال مالك وابو حنيفة وابو يوسف
 والجمهور في اربع الروايات لان دم عقب الولادة فكان نفاسا كالولد الواحد فاذا انقضت مدة النفاس من حين
 كذا لم يكن ما بعد نفاسا وان كان يوما واحدا لان ما بعد الاول نفاس لا عقب الولادة فاذا كان اوله
 فافهم من ذلك ان النفاس من الثاني والثالث **مسألة** لو ولدت ثلثا في دم خرج قبل انقضاء

فكلمين

واسحق لان النبي عليه السلام قال اذا رايت الجنان فقوموا من موضعكم ولا ترفعوا صوتكم حتى تسمعوا صوتي
 فقاموا وقال ابن ابي عمير بن ابي ابي النضر الصادق عليه السلام في حديثه عن شيعته الجنان انهم لا يرفعون صوتهم
 فيكون ولا ينادون بالجنون **فصل في** حكم الجنان في الدنيا والآخر **فصل في** حكم الجنان في الدنيا والآخر
 كونه قبل وبعده من الموت في الحديث اذا تبعتم الجنان فلا تملوا حتى تضعوا بالارض وفي رواية ابو معوية حتى
 تضع في اللحد فاما من تقدم الجنان فلا يلزم ان يجلس قبل ان ينفذ اليه **فصل في** حكم الجنان في القبر
 لما الذي كانت احوالهم في القبر قال الشافعي رحمه الله عليه في قوله تعالى فاعلم ان الله قد علم ما كنتم تعملون
 الخاصه في انهم من جنات فاعلم انهم في الجنان في القبر **فصل في** حكم الجنان في القبر
 بفعل ذلك فقال ابو جعفر عليه السلام في قوله تعالى فاعلم ان الله قد علم ما كنتم تعملون
 نصارى شكلتوا صحاحا صالحة لله وقد كنت اظن ان رايت وروى احمد بن محمد بن حنبل في القبر والقيام
 الداعي وغيره من الصحابة وجوب القيام بها اذا مرت لقول النبي عليه السلام اذا رايت الجنان فقوموا من موضعكم
 وروى مسلم في القبر ورواه الصادق عليه السلام قال كان الحسن بن علي عليه السلام جالسا فمرت عليه جنات فقام الناس
 حين طلعت الجنان فقال الحسن عليه السلام ما كنتم تعملون في الدنيا وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يعلموا انهم جنات يهودي ومع السيف في حديثه **فصل في** حكم الجنان في القبر
 يجعلهم في السواد المحترق **فصل في** حكم الجنان في القبر
 لا يصلي على الميت بعد ما يدفن ولا يصلي عليه وهو عريان فان لم يكن كفن طريح في القبر ثم يصلي عليه
 يغسله بتراب يده ودفن في الصلوة قاله الشافعي رحمه الله عليه وهو في قوله وفيه من عورة فستر
 بالدين والجار وفي رواية التراب ثم يصلي عليه بدفن الا تشهد فانه يصلي عليه عز غير يغسل ولا يكفن الا ان
 يجد فانه يكفن ولا يغسل ويصلي عليه **فصل في** حكم الجنان في القبر
 الصلوة قاعدا ولا راكبا احتيارا عند علمائنا وروى قال الشافعي رحمه الله عليه وروى ابو حنيفة ولا أعلم في خلاف
 الا في قول الشافعي انه يجوز ان يصلي قاعدا لانها ليست من فطرته الا عيانا فالحق بالشافعي واما قاله
 ابو حنيفة ان القيام حرام لان ركنا مغر فاشهد بحجج القلاو وكثيرهم لم يجزوا لان الاصل بعد فعل
 الذي عدم البراء الا بما قلناه ومعين ولان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا الامم عليه السلام وجماة الصواب صلوا قياما قال
 عليه صلوا كما رايتوني اصلي ولانها صلوة فريضة فلم يجز قاعدا ولا راكبا مع القدر على القيام كغيرها
 من الفرائض وجب ذلك لانه لا يصح صلوة في الطهارة من غير طهارة الجنان والنجاسة والنجس ان يصليوا
 على الجنان مع وجود الماء والتراب وان لم يكن منها ذهب اليه علماءنا واجمع وروى قاله الشافعي رحمه الله عليه
 لان

لان القصص فيها الدعاء الميت والدعاء لا يقتضي الطهارة ولقول الصادق عليه السلام وقد سألني عن رجل
 عرج يصلي على ميت غير وضوء فاما هو فيكون تسبيحا يملأ كما يكره ويسبح في بيته على غير وضوء
 صاله محمد بن علي بن الحارث فقلت على الجنان قال نعم ولا تقف معهم بقدر منفرده وقال الشافعي الطهارة
 شرط وروى قال ابو حنيفة رحمه الله عليه في قوله تعالى فاعلم ان الله قد علم ما كنتم تعملون
 الطهارة وان لم يكن واجبه لانها مستحبة عند علمائنا لان عبد الجبار ساله الكاظم عليه السلام عن رجل يصلي على
 الجنان والنجاسة وضوء فقال لا يكون عليه طهر احب الي **فصل في** حكم الجنان في القبر
 فضلا عن الطهارة به وروى قال ابو حنيفة رحمه الله عليه في قوله تعالى فاعلم ان الله قد علم ما كنتم تعملون
 بل لا يصح حياطين فيتمسك لان الطهارة ليست شرطاً عندنا فاصح ما هو عليه من انما وضوء الشافعي والشافعي
 ان يدخل هذا التيمم في غسل الصلوات فطهرها ونظفها فقد الماء والنجاسة لوصلي بغير طهارة جائز عندنا وقال
 الشافعي لا يصح صلوة في غير طهارة وان لم يعلم من انما وضوء الشافعي والشافعي
 الواحد وان كان امرأة ذهب اليه علمائنا وهو احد قول الشافعي لانها من جنات فلا يشترط الزيادة على الغسل
 لها بالقيام ولانها صلوة لا تنقض الحوائط بل كبر شرطها العذر في الصلوات وفي لاضر شرط ذلك لقوله
 صلوا على من قال لا اله الا الله وهو خطا للجمع واقوله لا اله الا الله وهو غلط لان الخطا وان توجه عليهم لم يجمع لان المراد
 كل واحد منكم من الله لا اله الا الله وان كان المقصود اليقين به جماعة وجب الجمع والا فلا ولو جمعه
 لك وجب اربع كما لا بد من ان يصلي عليه ولا يلزم ان المولى من العودين افضل عنده وهو يحصل بثلثه
 ولما وجب وجوب اثنين لان اول الجمع استحباب للجماعة وليست شرطاً لجماعة لان العودين بعد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 المولى ان يصلي على الميت جماعة ايام فان صلوا عليه اذا اجازوه قال الشافعي لان الصواب صل على رسول الله
 صلوا على اهل بيته ولان الاصل عدم الوجوب وكذا النسا يستحب ان يجهر بصلوات منفردات ولو كثر مع الجماعة
 تأخر من مقاماتهم ولو كان فيه حائض ففردت وحدها بصف **فصل في** حكم الجنان في القبر
 القبر والصلوة على عينين غير متباعد عنهما كثيرا واذا صلوا جماعة ينبغي ان يتقدم العام والموتى خلفه
 صفوا وان كان فيه من صفوا او قفر اخر الصفوف وان كان فيه من حائض ففردت باخرة عنه ففردت ولو كان
 معين وقدر اخر خلفه خلف صلوة للموتى ولا يقف عليه حينه لان القيم عليه الله القيم على الصلوة والصلوة على
 صلوة على جنات وحده قاله فقلت فلما قال يقوم الا وحده والاخر خلفه ولا يقوم للجنات **فصل في** حكم الجنان في القبر
 عن اخره لقول الصادق عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير الصفوف في الصلوة المتقدم وفي الجنان الموقوف
 ولم فلا صار منه للناس ينبغي ان يقف المأمون صفوا والافضل الموقوف لما ولا يجمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم

من غير الحس او الموت ويرجع في ذلك الى قول العارف **لو بلغ الخمر حرم او الما لغيره ومن قال**
والخلاف ليس في نفسه ولا في امره لا يجوز فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
الناظر في نفسه ولا في امره لا يجوز فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا ما براد منه مع امره يحفظ
 التكرار وهو الوجه عند ولا يحل **فان لو كان المال لم يشو هذا في حرمه وحده من الشافعي لان المال استهلكه**
 في حرمه فلم يثبت الموت في حرمه ولا في حرمه لان حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 كماله فوجد في حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 وتطاولت له وفي الميت جاز في حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 كان له فاقرب جواز ذلك لو كان في الميت حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 بوجه او كسر للميت في حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 رت وان كان قد طهر في حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 في حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 قال ابن باوي في حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 فاصاب الله حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 لغز حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 بئوب ورم قال الشافعي لو كان الميت حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 الخاصة قول الشافعي لو كان الميت حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 وضوءه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 وابن الجوزي لا يعطى قبل الموت حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 التوب في حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 وابو ثور لا يمنع اهل الميت حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 والنهي له لانه ما في حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 ومن حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 يحل في حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 موضع الزنا حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا

تناول

تناول والانس والجسد فادخله الحرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 بدعي حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 ورجع فقدم الاكل فان تناول حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 بقوله الحرام حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 اصحابهم حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 عليه ما من مؤمن نصاب حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 فزوجه الاكل حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 غفر الله له حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 يحيط حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 في حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 في حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 جاز حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 راس حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 كان اذا دخل حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 فانما خرج حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 لا يكره اذا مات وهو حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 اوله حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 ومن حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 ان الميت حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 واسيده حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 التوب حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 وشرا حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا
 ويولد حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا فلهذا حرمه لم ينكره حيا ولا ميتا

فانما هو الذي لا يرد عليه وان المقصود بالصلوة هو ان لا يتقصر في فعلها ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 في ابدلها بخلاف ذلك **فان** من جعل الماء لا يبطل التيمم وكذلك شكركا في ان يتقصر في فعلها ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 حينئذ فيبطل التيمم لان التيمم انما يكون بعد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 هو هو ما لا يرد عليه لان التيمم انما يكون بعد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 وكان كاذبا او قال هو ما لا يرد عليه لان التيمم انما يكون بعد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 بما انما يتقصر في فعلها ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 فما لا يرد عليه من غير ان يتقصر في فعلها ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 تيممها على الجواز التيمم انما يكون بعد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 الصلوة كما في كذا وكذا من غير ان يتقصر في فعلها ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 بعد حديث المتأخر **فان** من جعل ان التيمم يبطل في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 في باقي الجواز الصلوة انما يكون بعد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 ممسوخا في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 اقوال العلماء بعضهم يقولون لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 ودون ذلك في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 تجد رجاءا في الصلوة وقد ينزل في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 يدخل في الصلوة بمعنى في الصلوة ولا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 حتى العود بعد كذا ولا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 بالصوم **فان** من جعل ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 فليست في الصلوة ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 واطلق عليه ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 وهو **فان** من جعل ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 بقوله لا يبطل بذلك الصلوة في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 دم جرحه وهو ممنوع والفرق بين الصلوة وبين ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 فلا يخفى في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع

لانا في هذا القول والحق انما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 عنها وهو الذي لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 ويجوز ان لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 لانما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 اجتمعت في الصلوة والعدم كالماء في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 لتعلم سوا ذلك في الوقت ان سوغناه مع السوا ولا لا لتعلم سوا ذلك في الوقت ان سوغناه مع السوا ولا لا لتعلم سوا ذلك في الوقت
 والصلوة ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 فكذا في كذا وكذا في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 انما هو في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 لانما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 وقت كذا وكذا في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 الصلوة بعد على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 بالله تعالى ولا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 لعدم كذا وكذا في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 يكون في الصلوة في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 في الصلوة في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 اصحابها في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 وجب عليه في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 حدث في كذا وكذا في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 فاستدل في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 السيد في غير ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع
 الخشب ثم احببت ان لا يرد عليه ولا يجد الاصل على ما لا يرد عليه ولا يجد الاصل قبل ان يطلع

فانما الصلوة هي كسنة الراس فكذلك الصلوة هي كسنة الرأس فكذلك الصلوة هي كسنة الرأس
 الثالثة وابو صيفيه وان لم يكن لا يفعل كغيره فان حافظ فوات الصلوة اثبت وان لم يحفظ استأنف والمقصود
 كثر الفعل لا العرف لعدم التوقيف في وجوبه الصلوة واحتجته لا انتظار الطلوع بل بحيث لا يغيب الوقت
 احتمال وجوبه لانه انتظار واحد والطلوع لا يمتد في زمان طويل عاردا مع إمكان الصلوة فلم يصح
 في الاثبات لم يعلم حتى وعثر او كانت قبل الصلوة ولم تعلم في وجوبه الاعادة نظر في تمام اشتراط العلم في التكليف
 ومعرفة اصله جعله وجوب الصلوة لا يصح كما لو علم العتق وحملت وجوب الصلوة لانه لو علمت
 ولم يعلم عدا صفة صلاتها ولم يكن بها الاعادة لعدم وجوب الصلوة عليها بعد عدا الصلوة كالمصلي
 في تسبيح كسنة الراس لها بعينه بزمان لم يتلف ولو تلف في الاثبات لم يلزم كالاية اذا اعتبرت فيه الاثبات
 تمكنت من الاستئناف وجب لان ما فعلته او لا لم يكن واجباً **مسألة** في وجوب الصلوة في كل وقت من وقتها
 وبالقول لا يتعلم اذا حصل احدهم هل يسنون فان الله تعالى احق ان يتبين له ما فيه من التعليل في الصلوة
 حال الصلوة واشد منه استحبابه ما بين السرة والركبة لوقوع الخلاف في وجوبه في الركبة التي هي الواحدة لان الجواب
 صفة في وجوبه في الركبة التي هي الواحدة من غير ان يمتد في فاصلا او لا ولا فلا يلزم كسنة في كل وقت
 اعم فلم يرد العمارة تحت حكمه فاصلا لم لا يرد فلا يلزم لان الصلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 تدعى بصلوة الا ان الصادق عليه السلام في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 انواب درج ونحوه في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 الصادق عليه السلام في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 ونحوه في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 والذين في القبط السبعة الذين هم في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 يكونون في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 كثر من جعله على عدة شيئا في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 وقالوا انما هو ليقول انما هو في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 عليه ولكن انما هو ليقول انما هو في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 او انما هو ليقول انما هو في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 في القبط السبعة الذين هم في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 علمنا انما هو ليقول انما هو في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها

انكشف

انكشف في العتق المغطى والعتق والادب قد اذله لم يطل ولا انكشف في كل بطان وان انكشف في الحنفية
 عدا ذلك في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 اقرب اليك لم يطل ولا انكشف في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 قبله وكثير في غير حال العتق كان انما هو في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 ويكفي في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 وقد علمنا انما هو ليقول انما هو في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 من القبط السبعة الذين هم في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 احد ما خاصه فالتعليل هو في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 النافعية في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 الصلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 ايها فان وجد في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 قال الصادق عليه السلام في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 ولا يخفى لان التنازع في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 ولا خلاف في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 قد حصل واصل التصديق في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 فيها كسنة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 التعليل وان من المصلحة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 لا يتبدل في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 والقول الصادق عليه السلام في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 وفي الامور في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 من غير انما هو ليقول انما هو في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 وسجدوا واطلقوا في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 من غير انما هو ليقول انما هو في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 من غير انما هو ليقول انما هو في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها

خذ الجوز في يمان احدهما للصبي للخط بانفاخذ به على الاقل او لا كما يحل لاسلامه الصلوة على ما حذر الله من ذلك
 يصلي قاعدا قال ابن ابي عمير لم يصح وجوبه وكذا علم بنفسه لما قوي قلبه وقال الفرغاني ان على نفسه بصحة
 اليه وهو علم بنفسه الثاني العرج المشي في الصلاة لان سبلين جفلس قال القاضي في الصلاة على المريض انما يصلي قاعدا
 اذا صار الى حال لا يقدر على المشي بعد ان كان على حاله من قاعدا ولا على اولى ولا يجوز عرجه انما يصلي على المشي
 وجب المشي لا يصلي حينئذ قاعدا الوقوف في الصلاة على الجرحى ويمكن ان لا يقيم الركوع وجب لان حاله يحتمل القيام
 ولا يسقط مع القدرة الركوع في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يحل له ان يصلي
 في موضع ما قد علم ولو قد كان جرحه على موضع الركوع وجب له ان يصلي في موضع الركوع ولو كان جرحه في موضع الركوع
 جاز ولم يجز الا اذا لم يدر ما كان جرحه في موضع الركوع او في موضع الركوع او في موضع الركوع او في موضع الركوع
 الشافعي ان وضعه على يديه لم يحل له ان يصلي على ما هو عليه ولو وضعه على يديه لم يحل له ان يصلي على ما هو عليه
 رجليه كما هو عليه في الصلاة على الجرحى السلام كان الركوع في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع
 لان احداهما ينزع حال القيام ويقدر من شدة الجرح في الركوع ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 عابنه قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 لغة القيام بعينه انما انما يصلي في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 القيام سقطت في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 مسعود بن ابي عمير حدثني ابو عبد الله عليه السلام اولى من ان يصلي في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع
 لا يصح من ما يستقبل القبلة بقا في ركعتي الصلاة في الركوع ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 ما وثقوا في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 فعلى جرحه في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 وقيام على جانبك لا يصح في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 الصلاة على الجرحى في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 وهو ممنوع لان جرحه في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 مستقبلا في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 لا يصلي في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 صلى الله عليه وسلم في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه

صلى

صلى مستقبلا لم يقرأ فاذا اراد الركوع عرض عينه ثم سجد فاعاد السجدة ثم سجد فاعاد السجدة ثم سجد فاعاد السجدة
 اراد ان يسجد عرض عينه ثم سجد فاعاد السجدة ثم سجد فاعاد السجدة ثم سجد فاعاد السجدة ثم سجد فاعاد السجدة
 حلقه سقط الصلوة ونقضت الركعة من القيام عما يقوم مقامه وهو منسوخ وقال مالك سقطت الركعة اذا قرأ الحمد
 فاعاد الصلوة لا يلزم جرحه لا يباين عرف العن فان لم يدر بجرحه افعال الصلوة على نفسه وجرحه في الركعة والركعة
 فان لم يدر بجرحه افعال الصلوة على نفسه وجرحه في الركعة والركعة فان لم يدر بجرحه افعال الصلوة على نفسه
 بالطول في الصلاة مستقبلا وجب له ان يصلي في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 وقال مالك في الصلاة على الجرحى لان ابن عباس لم يرضه من الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 وقال الشافعي في الصلاة على الجرحى قال ابن ابي عمير في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 لذكره وجب على القيام وقال الشافعي في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 وجب على الجرحى في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 صلى الله عليه وسلم في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 بجرحه في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 الكلب اذا صلى في هذه الركعة صلى في الركعة التي قبلها ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 شقرا وعرجة في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 يصلي مستقبلا في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 ولا يصح في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 ويصح في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 ولا يصح في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 قام فان كان النقص قبل القراءة قام ثم قرأ وليحيي ان يقرأ او اخذ في القيام لان فرض القراءة وجب عليه حاله
 نقصان في وقتها فان فعل استأنف وان كان في الصلاة لم يكن نقصان في الصلاة وان كان في الصلاة لم يكن نقصان في الصلاة
 فاذا انقضى عجزه من الصلاة في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه
 بقوم الركوع ولا يصح عليه الطهارة في هذا القيام ولو استحب له اعادة القراءة قال الشافعي في الصلاة على الجرحى ولو كان جرحه في موضع الركوع
 في الركعة الاولى وقد فعل المأمور به ولو خفف في الركعة الاولى وجب ان يصلي في الركعة الاولى ولو كان جرحه في موضع الركوع
 له ان ينصب ثم يكبر في الركعة الاولى ولو خفف في الركعة الاولى وجب ان يصلي في الركعة الاولى ولو كان جرحه في موضع الركوع
 فاعاد الركعة الاولى ولو خفف في الركعة الاولى وجب ان يصلي في الركعة الاولى ولو كان جرحه في موضع الركوع وجب له ان يصلي على ما هو عليه

[illegible]

الفصل العاشر في بعض الأفعال الشرعية وبعضها
 بين الغاية وكذا في بعض الأفعال الشرعية والقضاء بان
 التلاوة والقرآن طاعة لله تعالى صلى الله عليه وسلم وقت بعينه وهو طاعة
 اليوم فكيف وقعت اجزاء مساوية اداء وقضاء لاثنين وقت وجوبها ويجري مجرى نوى صلى الله عليه وسلم
 عن القضاء ما تمسك به الخلف في جليله الطهر اذا صلى وقت الظهر بنوى صلى الله عليه وسلم الطهر ان يقضي فان هذا الصلوة
 لا تقع بحكم الوقت عند وقوع عد المحرمين واذا كان بنوى ان يصلي تأنيبا بنوى صلى الله عليه وسلم الطهر فانما لا يجزئ
 القضاء عند ذلك بل يقع الطهر المشافه وهو مجزئ في الفصلين لا في غيره ولا يبرهان من ان قضاء دخول الوقت ولم
 يكن مفرا فصل في غيرها مما عجز عن الغاية وما اتقرب الى المقابلة فلا بد منه عند الان لا كالمصالح تحقيقه والى
 وجه اخر عدم الوجوب لان العادة لا تكون **بالتأخير** لو نوى اداء فرض الطهر اجزاء على الاخرى لان الطهر غير مفسوم للصلوة
 ولما اتعجب من ان احدا للمع لا يلزم الوقت دون الجارية فلا بد ان يقول لبعض صلوة الطهر ولا يقصد اداء
 العبادة **بالتأخير** في القضاء اجماعا ولا بد من العلم بالشرع في وقت القضاء والقضاء مع
 العلم بقا عهده والمعدة بالصحة **بالتأخير** في اقل الحيلة كصحة الصلاة في العبد المذنب لا بد من نية الفعل والتقدير
 لما عجز عن الفعل كصحة الصلاة في التاخير فيكون الفعل عارضا لا بد من النية في الواجب من تعبد بغيره انما لا يفتقر
 في جزمه وفي اخره من شرطه كقول الفخري صوفي في وقت النية في الكمال انما امره انما هو انما
بالتأخير في القضاء وهو قادر على القيام لم يعتقد صلوة فورا وطعنا ولا نقلا وهو اوجه في النية لانه لا
 عيب ما في التأخير في القضاء فانما لا يحصل امام بنو يكتفي بالتوهم بالظن في كل صلاة على حال
 بقاء الفرض دون النية **بالتأخير** في القضاء عند الجارية الزيادة عليه والتفصيل في ذلك لا بد من نية الاتمام فلا يخلو
 من غير ان يجزئ من صلواتها اجماعا او اضع من غيرها وهو جزم في الشافعي **بالتأخير** في الصلاة في طائفة الامام لا
 مانع فاذا تقدم وصلى يقوم وما يتوهم انه صح صلواتها اجماعا او يكون جازعا ايضا وهو احد قول الشافعي في سبب
 الفصل الاثني عشر في الصوم على العبادة ولهذا ترداد الفضل بكونه العدة وان لم يقصد الامام اكرام وفي الاخر لا
 به عند جماعه لان من نوى فطره القامه في نوى صلواته لم يفرق وقت الصوم وخلعه ودخلوا معه ولم يفرق الامانة
 فان قلنا يصح جماعه صحته ولا فلا **بالتأخير** في صلواته الجوعية بل لا مانع من نية **بالتأخير** في الصلاة
 عند الركعات لا خصاره شرعا فان ذكره على وجه لم يصح ولو اخطأ بان نوى الطهر لئن لم يصح صلوة ولا يربط
 نية الصوم والقام لان الفرض تعين ومع التعبد كما كان في احد الامكان لان بعد التبعين احدهما لا يبرهن على كون
 يفرض ان يقوم نوى الصلوة في طائفة من النية في السطوان يعلم ان من سبقه لا لا يربط طائفة نية في طائفة
 طهر وقال بعض الشافعيين في غير ذلك ان نية تعبد اليوم فلو نوى طهر لم يصح صلواته اخطأ لان الوقت حين

اعادة اطلاق الوجه التفصيل وهو ان كان قد جلس عقيدته بالثبوت بعد التمسك باجزائه وقولها شهدوا
 سجدة السهو ولا اعادة في الاصل وتارة بضعف الجاهل اخرى وبشره السهو لان اذا لم يصرف صارت شفعوا
 باقي الجهرى وسجدة السهو واطلقوا لان على وجه الغرض على اقله سجدة السهو ولم يصرف اخرى لم يصرف شفعوا
 بهذا امتناع السهو على النبي **لو ذكر بعد الاحتياط نقصان لم يثبت خطا فاسد كان في الوقت او بعد**
فعل المأمور فيخرج عن العهدة ولو ذكر قبله **فعل الصلوة وسجدة السهو** بالمجرب لان سواه في فعله لا يطلو
 مع المحدث ولو ذكر في الثانية استأنف الصلوة لان ذكر النقصان بعد ذكره في آخره من العهدة ويجوز العمل
 لانه ما هو من الصلوة ولو شك في ان كان في ذلك ولا يصح ذكره بعد الركعتين من جملة انما في وقت
 صلوة وسقط الباقي **فعل** بطلان شك فيما وجب ولو ذكرها انتان بطلت لان ذكر النقصان قبل فعل الخبر ان
 ولو بدأ بالركعتين من قيام **فعل** فخطا صلوة ولو ذكر الشك ونصح لو ذكر في الثانية فذكر الشك بعد ان
 وقع راسه من السجدة الثانية **فعل** ان يذكر ويكمل لان احتياط المساق بعد العمل وهو الركعة الشهادتين
فعل الاصل او يستكمل سجدة السهو والبطالان لان التمسك بخبر الجريان ولم يات به

في الصلاة
 بعد ما انقضى الشك في اعادة العمل وانما ذلك
 للركعة والركعة بعد سجدة السهو
 من سجدة السهو غفر الله له ولوالديه
 في جميع المواقف كما ذكرنا في نظر
 في دعاء الخصال بالغفر
 في الركعة الاولى من الصلاة
 في الركعة الثانية من الصلاة
 في الركعة الثالثة من الصلاة
 في الركعة الرابعة من الصلاة
 في الركعة الخامسة من الصلاة
 في الركعة السادسة من الصلاة
 في الركعة السابعة من الصلاة
 في الركعة الثامنة من الصلاة
 في الركعة التاسعة من الصلاة
 في الركعة العاشرة من الصلاة
 في الركعة الحادية عشرة من الصلاة
 في الركعة الثانية عشرة من الصلاة
 في الركعة الثالثة عشرة من الصلاة
 في الركعة الرابعة عشرة من الصلاة
 في الركعة الخامسة عشرة من الصلاة
 في الركعة السادسة عشرة من الصلاة
 في الركعة السابعة عشرة من الصلاة
 في الركعة الثامنة عشرة من الصلاة
 في الركعة التاسعة عشرة من الصلاة
 في الركعة العشرون من الصلاة

الامام راسه من ركوع الثاني حتى ياتي في الجاه **الحصة** الظاهر ثم قد علمنا قبل صلوة الامام او بعد هذا الركوع ان
 لان لصلوة الجماعة الظاهر مع صلوة الامام لم يصح ان كان عنده ادراكها فلهذا لا تنفذ الجماعة الى
 صلاتها قبل فراغ الامام من الركعة اذا فاته ادراكها فانه يجزى به وقال بعض الشافعية لان الجماعة كانت في الظاهر اذا
 تمكن سقطت الصلاة في ظاهر كلام الشافعية لان الجماعة بان يصلها الا بعد فراغ الامام **الحصة** في الركعة الثانية
 والعبد ان يصل الظاهر في صلوة الامام ومعه يركع وان كان ان يصل الجماعة في الركعة الاولى لا يلزم له الجماعة
 فيصنع منها الظاهر كالجمعة في موضع الجماعة وقال بعض الفقهاء لا تصح صلوة قبل الامام لانها تنفذ بقا الجماعة
 فلم تصح صلوة كغيرها بعد ركوع الجماعة في الركعة الاولى لانها لا تكون في الركعة الاولى **الحصة** في الركعة الثانية
 يفرع كلام لان فرض الظاهر في الركعة الثانية ان يصلها الجماعة في الركعة الاولى **الحصة** في الركعة الثانية
 عنهم فرض الوقت لانها سقطت عنهم بعد تخفيفها عنهم ووجب عليها انما الانتفاء **الحصة** في الركعة الثانية
 خصه الجماعة سقطت المسئلة **الحصة** لو صلى الظاهر في ركعة ثم صلى الجماعة في ركعة اخرى
 عذره اوله قال احمد والشافعية لانها صلوة صحيحة سقطت الغرض فلا يبطال ركعة وقال ابو حنيفة سقطت
 بالجمع **الحصة** في الركعة الثانية والفرق ظاهر وقال ابو يوسف ومحمد سقطت اذا احرم بها الجماعة **الحصة** في الركعة الثانية
 للجمعة او لم يكن لها ان يصل الظاهر جماعة وقال احمد والشافعية والشافعية واجتنبوا صلوة قبل الجماعة
 بفضل صلوة الغد في ركعة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية وقال ابو حنيفة في ذلك
 يكن وعرفوا في ذلك لانهم نقلوا من النبي صلى الله عليه وسلم صلى جماعة من المحدثين وهو منقول مما تقدم
 اذا ثبت هذا فالأقرب استحباب الجماعة في ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 يكن ايضا في المسجد الذي اقيم للجمعة فيكون احد ركعة واحدة وليس بعد ذلك الركعة الثانية من ركعة واحدة
 الصلوة خلف الامام او خفيقه في ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 عذر السمع والجمعة استحبابا باطله الفضيل للجمعة لانها تنوي من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 وقال ابو اسحق في الشافعية في القديم بحسن السمع لرباعية ذلك الاشكال في كونه ركعة واحدة من ركعة واحدة
 فعلها لم ينعين واحدة منها وهي غلط لسقوط فرضها فاعلموا ولا فافضل للجمعة كان سطرها واحد **الحصة** في الركعة الثانية
 انما تحقق قبل الفعل **الحصة** لا يجزى انما السطرين وحيث عليه للجمعة واستكمل الشرائط بعد الزوال **الحصة** في الركعة الثانية
 عند علمنا ان الجماعة وما كان لا يحل لغيره من ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 يصح في سفره ولا حاشا على جماعة والوعيد لا يلحق بالجمعة لان ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة
 عنها كالحق والجمعة وقال ابو حنيفة ولا يركع في ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية

صلوة في السفر بعد ما يجزى في ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 مع صلاة الغد في ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 وانما شرط الجماعة لانها علمنا من ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 قرأه النبي صلى الله عليه وسلم في ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 والذين قبلوا من ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 الصلوة اذا كان في ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 لو صلى ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 وابن سيرين في ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 فلا ينعى استحباب الجماعة في ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 يجب فيه السمع على من ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 والسبع يجب في ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 ليد الجماعة **الحصة** في الركعة الثانية **الحصة** في الركعة الثانية
 للاجتماع على ان يركعوا في ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 فانه فاضل من ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 حقا ومذلل على من ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 كما يجب في ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 ولا ينعى عذر من ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 لغيره انما يفرج عن ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 في الجمع عدم احتياجه الى ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 على انما لا بد من ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 وللملك مقتضى انتفاء ذلك ولا يحصل الا بالامام **الحصة** في الركعة الثانية
 الشرع ومن اوقع المصلحة ولا يخلو الامام انما لا يستتابه احتياجه الى ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة
 من ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 ونحو ذلك من ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة **الحصة** في الركعة الثانية
 الامام عذر لا يجزى الاحتياج فيها وقد علمنا ان كان السلطان عازبا او غائبا عن ركعة واحدة من ركعة واحدة من ركعة واحدة

وهو احد في الشافعي لاعتناع صحة ما عدا اختصاص احدهما بالفساد او مقتضى الفاسد المتعارفين فيهما
 معاً وعدم الاولوية كما في الويلين لوروحهما من كفيين دفعه ثم ان كان الوقت باقياً جعلهم اقساماً لثلاثة
 فوضوا الاول للصلاة **الخطبة** ولم يعلم السابق وعدم حكمه بطلانها معاً ولم اقامه جمعة واحدة كالاول والآخر وكل واحد
 منهما من الصحة والبطان ولو لم ينسج الزمان اعادوا طراوة قال الشافعي واليهما الشافعي وعنه العادة العظمى وان
 اتسع الزمان فان الظاهر عند احداهما لان لا فرقان يدرجها في جري المعتمد ولا يناسك في نظر المصلحة
 وهو علم سبق اخرى فلم يحرفه بجمع الشك في طراوة في بعض الجري والوجه عندى انهم يقدرون على حفظها
 لاحوال الاقربان فيجب الجهر السابق فيجوز الطهر ويتولى امامه الجهر في غير القبيلين او يقرن بين من خرج علم سبق احدهما
 ولم يعلم عندها **اعلم** السابق عن انما الشكل وحكمها واحد وهو وجوب الاعادة عليها مع احصول الشك في كل واحد
 والآخر وجوب الاعادة في كل واحد من الاعادة حتى يعلم انها السابقة وسقطت بها الفرض فانما اعتقد وجوب الاعادة
 ان غيرها ما سبق وانما اعتقد الاعادة بالشرط وهو علم ذلك هو قول الشافعي لا خلافه فانما لا يجزئهم لعمادة ويكونا
 لا كل واحدة منهما اعتقدت على الصواب فلا يفي بها التمسك وهو غلط لان الشك في الخطبة لا يوجب الاعادة
 فانهم في الصوابين يقتضي نظراً لان بدلتها بجمعة صحيحة فلا ينعقها بالشرط وانما وجدنا الاعادة على الجهر
 بالتعويل وبما العوض الشافعي وقال الشيخ يصلون جميعاً اتساع الوقت وهو قول بعض الشافعية لا ينافي
 الاعادة عليها فان كان المصير ما صلحت في جمعة صحيحة وطراوة لان السابقة صحيحة قطعاً ولا يرد على ما بيننا
 حكم الصواب بعينه **اعلم** يحصل السابق بتقديم احدهما بتكبير الاحكام وبما بعض الشافعية لا ينفون من الجهر
 حرم احكام اخرى وقال بعضهم بغير الفراغ فاما ما سبق بالسلام حتى يكون لا شيء لما قبله لا يعلم احكامها
 وهو غلط لا واما في المصير جميعاً فيجب من فائدة الفراغ لا يعلم السابق ويعلم انعقاد جمعة بعد جمعة ولا ينعق
 منهم بالشرط في الخطبة لقيام مقام ركعتين ولا يوجب اذ لم يزل في الخطبة يحصل **اعلم** فاجابة قد تقدمت
 الظاهر لا بعد ذلك للاحكام لا يقدّر فساد وقال بعض الجهرى يتم ظاهراً بالمسوق اذا ادرك اقل من ركعتين في
 صحة الاحكام هذا وان كان **اعلم** الخطبتان **اعلم** الخطبة شرط في الجمعة وهو قول العامة لا ينعق فاشترطوا
 اذ لم يزل الله والذكر في الخطبة ولان التبرع عليه خطبة ايمان وقصد ما لا الواجب فكان واجبا وقال العامة صدق
 رافقني اصله ولم يزل المسلمون يخطبون قبل الصلوة ولعمري ان شرط الجهر في ركعة واحدة في بعض المواقف ولقول العامة
 علم لا جمعة لا يخطبة وقول العامة علم او الصلوة عليه يصلون اربعاً اذ لم يكن من شرط الخطبة في كل ركعة لا يخطب
 خطبة من غير الصلوة في ركعتين واجبة كابر الخطبة وهو غلط لان الخطبتين هنا اقام مقام الركعتين فلم يوجب
 في انما يخطب قال عمر في صلاته لاجل الخطبة وقال سعيد بن جبير جعلت الخطبة مكان الركعتين وعمر بن الخطاب

وتعلم

انصاره ما جعلت ركعتين مكان الخطبتين وخلافاً لمقتضى قوله ترك بالاجماع وقول الشافعي والجمهور
اعلم وينبغي ان كان خطبتان عند علمائنا اجماعاً وقال الشافعي انه في واحد في رواية بلان النبي صلى الله عليه وسلم
 خطبتين فيهما اقام ركعتين فالاولا الا واحدة بها اخلاص ركعة وقال مالك والشافعي والجمهور واحد في
 للذكر واحد في رواية واحداً الذي هو شرط واحدة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصعد منى يركب منى وذكرهم
 بانه وارثا لركعتين وخطبتان في رواية **اعلم** فقال الشافعي انه في ركعة واحدة اجماعاً فقال الجمهور منكم الامام
 قول وانما بالركعة واحدة وانما في المصير بقالا وسيدنا في الخطبة بعد واستغفر الله العظيم ولو لم يزل
 ويذكر انما جعلت الخطبتين كما يجزئ الخطبة في كل ركعة او في ركعتين او في ركعة واحدة او في ركعتين او في ركعة واحدة
 يلزم الترخيص **اعلم** في كل خطبة فيها ركعة واحدة كما في ركعتين او في ركعة واحدة اجماعاً وقال الشافعي
 واحداً لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في كل ركعة واحدة او في ركعتين او في ركعة واحدة اجماعاً وقال الشافعي
 عليه وخطبتان في كل ركعة او في ركعتين او في ركعة واحدة اجماعاً وقال الشافعي
 بتسبب واحدة او بطلان واحدة او بتكبير ركعة واحدة او بركعتين او بركعة واحدة اجماعاً وقال الشافعي
 فاستحق التمسك به ولم يفرق وان رجلاً جاء لا النبي صلى الله عليه وسلم فقال اخطيت عملاً ادخل الجنة فقال لا يخرج من الخطبة لغير
 لعمري ان المصير في كل ركعة او في ركعتين او في ركعة واحدة اجماعاً وقال الشافعي
 ما لا يجوز بكلام ما سجد العزم عليه وقال ابو بصير في كل ركعة او في ركعتين او في ركعة واحدة اجماعاً وقال الشافعي
 هذا قول عمر بن الخطاب في كل ركعة او في ركعتين او في ركعة واحدة اجماعاً وقال الشافعي
 اختصاص **اعلم** ويجوز في المصير في كل ركعة او في ركعتين او في ركعة واحدة اجماعاً وقال الشافعي
 والله اعلم بالصواب في كل ركعة او في ركعتين او في ركعة واحدة اجماعاً وقال الشافعي
 تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وقال الشافعي
 ينزل عليه الوحي والروح والنفوس لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لان الله ينزل الوحي والروح والنفوس
 على الصلوة في كل ركعة او في ركعتين او في ركعة واحدة اجماعاً وقال الشافعي
 كل من سجد في ركعة او في ركعتين او في ركعة واحدة اجماعاً وقال الشافعي
 كالمصير في كل ركعة او في ركعتين او في ركعة واحدة اجماعاً وقال الشافعي
 ابو حنيفة المصير في كل ركعة او في ركعتين او في ركعة واحدة اجماعاً وقال الشافعي
 على النبي وادوا ما كان في امهاتهم تلقف سورة قاف حزني رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ركعة او في ركعتين او في ركعة واحدة اجماعاً وقال الشافعي
 هذا قول الشافعي في كل ركعة او في ركعتين او في ركعة واحدة اجماعاً وقال الشافعي

ومن صلى في سفر وحضر في بلد كان أو في قرية جازية كان المصلح أو كبيراً جليلاً كان أو لم يكن عند ذلك أو في حال
 ما كان لا يدرى وفادته والسعي في الشافعية لم ينعزلوا عن الصلاة على وجهه ولا في مكان يستحبون
 يستحبون الصلاة في بلدانهم ولا في السفر يذوقون ويقومون بها على حاله وقال أبو حنيفة في السفر لا يكبر إلا في كل صلاة
 أيام التشريق ولقول الشافعية ليس على الواحد ولا اثنين أيام التشريق تكبير وقوله بالسر **عنه** إذا فاتت صلاة
 من هذه الصلوات فضاها أكبرها وإن فاتت أيام التشريق في يوم من الأيام لم يركبها في الصلاة فافترقوا فافترقوا
 صلوات يكبر فيها فافترقوا في ذلك وقال الشافعية لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات وقد فارقوا **عنه** لو صلح خلفه ثم أتبعه
 في التكبير فإن تركه لا يفسد الصلاة في التكبير كبره في ذلك **عنه** قال الشافعية لا يركبها في أيام التشريق ولا في غيرها
 يستحبونها وقال أبو حنيفة إذا سلم في التكبير فإن عجز عن التكبير أو خرج من المسجد أو حدث علة لم يكبر وإن
 ذكر قبل أن يحدث كبر ولو ذكر قبل أن يخرج من المسجد عداً لم يكبر وجلس في مكان لا يكبر فيه وأما ما كان
 سبق له حدث كبره لا ينعزل الصلوات فيسقط التكبير وهو **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها
 وقال الشافعية حتى لا ينعزل في المنابر والطرقات من غير وقت أحوال يستحبها إلى الصلاة في غيرها
 الطاعة لمن صلى من أجل الصلاة في المسجد لم يمت قلبه يوم تمت الصلاة وما يضاف للصلوة في أعظم وأجمل الصلاة
 فإنه أتم فلو سئل القليل من التكبير في الدنيا والعجز في الآخرة **عنه** يمكن التفرقة في الصلاة قبل الصلاة في غيرها
 لأما ما كان **عنه** في الصلاة في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 وكثيرين لم ينعزل في غيرها ولا في غيرها ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها
 على الوجهين في الصلاة في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 بعد ما شق وقال الشافعية لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 يصلح فيها ويجوزها عدم التكبير فيه **عنه** قال الشافعية وهو من غير التكبير وهو من غير التكبير وهو من غير التكبير
 والفرق بين من عجز عن الصلاة في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 صلوات غير الصلاة في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 لو خرج من غير عادته بعد الصلاة فلا يبارك في الصلاة في هذا فاعلم أن أصحابنا استحبوا الصلاة
 كغيره في سجدة التوبة على الأرض كان بلدته قبله في غير الصلاة في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها
 لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 فعله ولو أيقظ صلوات الصلاة بعد الصلاة في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 بينه في الصلاة في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات

بعض

بعض الشافعية قال بعضهم يصل العيد لأنها أول يوم تحب للوجود واجتنبوا ما لا يدخل المسجد من الصلاة
 أعني فكر تحب المسجد ولو أتيت في الصلاة فاستغسل برأسه لم يفسد الصلاة لأن المصلح لا يجزئ له
 ولا يستغسل بقصا العيد لأن الصلاة على وجهه يفرغ من خطبته ثم يصلي لأن الخطبة من أجزائها
 فيخطب إن استغسل عما ذكره **عنه** لو فاتت لم تقض من فرضها أو فلتأخره كان العوام أو سبلاً عند
 أكثر علماءنا وبه قال مالك وأبو ثور وداود والمزني لأنها صلوة شرع لها إلا **عنه** جماع والمزني فلا تقض
 بعد قرائتها وفيها طمطم ولقول الشافعية لم يصل بها إلا في جماعة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 منفرداً بالصلاة ولم يوجبها **عنه** وقال الشافعية أنها تقضى في كل مكان وللشافعية كراهية في كل صلاة من هذه الصلوات
 بيان لأن كراهية جاق الصلاة في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 أصحى أن بعد ما كان الصلاة في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 لا ضراً لعدم الوقت في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 تباعد العمل الناس في الصلاة في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 أبداً وقال بعضهم لا يقضى إلا في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 صلواتها وإن شاء أمسين من غير أن يقصد القضاء في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 والسند ضعيف وفيها الشك في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 ركعتين أن قلنا بالصلاة في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 فأن الصلاة ولو أدرك في أثناء التكبير ما عساه في الصلاة في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 سقط **عنه** يحرم السفر في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 ويكون بعد الفجر قبل طلوع الشروق وفي الصلاة فلا يصح الصلاة في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 في يوم عداً في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 صاحب يوم الاثنين في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 الاثنين وعداً يوم الاثنين قبل الزوال يخرج كراهية الصلاة في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 باقي الزوال في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 والتشريق أن أهلها كان ليلة الاثنين وعداً في كل صلاة من هذه الصلوات ولا في غيرها **عنه** لا يكبر إلا في كل صلاة من هذه الصلوات
 وقال الشافعية يصل بالناس يوم الاثنين قبل الزوال أو يكون الصلاة إذا لا تضاهى قال لا تضاهى والله أعلم

رجل في الغرض الفل كرجل عند علمائنا اجمع ومقال عطا وكذا في التورم واليود والشافعي واحمد
 واحق لان الشافعي امر القوم بنبذ عباد بن الحارث بن نوفل وكان يزورها جميعا الشبهة بان
 تام لهداها وجعلها يابود ناول من طرقت تصدق الصا كقوله لا بأس بقله بل هل تقيم المرأة المرافقة
 ولان الله امر اهل الضرر بنبذ من الجماعات كارجال وقال ابو حنيفة وما كان منكم من رجل ينافع غيره
 بن عبد الرحمن لان لا فان تكلم له من وهو غدا الى الجنة وكهنته لهن الجاه وعلم كراهته لاذن دفع العيب
 المنع عن علف الجماعة ولان من الصلوات ما لا يؤمن لها ومن سنها لم يؤمن لها ولا يستحب لها الا فاسق لا يملك
 ثوب الجماعة في حقها **مسألة** اذا كنت المرأة النكاح استحقاق فظن في نفسه من لا يعلم في خلافه لان صفوان
 ابن سليم قال من السنن فصل المرأة منسوبة في نفسه وسطون ومطير في نفسه من بعض اصحابنا في المرأة
 تام النكاح قال نعم ففقه سطرين ولان ذلك استمر له بالجماعة فان نقضت كرم وصحت صلاته كارجال
 لو صلى سطر الرجال **مسألة** المرأة لو لم تكن الامامة لكانت من قبيل الرجال لان المرأة تستقر في الصلوة
 ولا تتحرك ولا تكشف راسها فالمستتر او لو فان نقضت الامامة كان مكشوف الراس لعدم جرمه في ستره
 في جملة فان كانت قد عتقت ولم تعلم فصلت بغير غارحان للعلماء لا تمام بها لانها صلي شرعية ولا تقرب
 الصحاب ذلك على العلم بخجاسة ثوب الامام اذ لم يوجب له طهارة مع تجدد العلم في الوقت اذ انقضت فان صلي
 المرأة في بيتها افضل من صلواتها في المسجد لقوله الله المراقبون وانها اذا خرجت زينتها استغفرها البطان فان قرب
 ما يكون من جوارحه او حاله وهي كغير بيتها وقال عبد جليل المرأة في بيتها افضل من صلواتها في غير بيتها
 وصلواتها في غير بيتها افضل من صلواتها في بيتها او الخواص البيت جوف البيت ومطير في نفسه من بعض اصحابنا
 تمام البيت **مسألة** ان يام الرجل النساء الاجنبيات لان رسول الله صلى الله عليه وآله وآلته والصلوات
 ولا يصلي بالصبي في الغرض المنع عند علمائنا لان النبي صلى الله عليه وآله لم يجزى وقال احمد لا تصعد الجماعة
 بالصبي وان كان ما هو من النقص حاله فاشبهه من لا يصلي بغيره وهو ممنوع لان مقتضى دفعه ان يكون ما هو من المنع
 كالبالغ ولقد قال النبي صلى الله عليه وآله من تصدق على غيره فليصل **مسألة** عدم تقدم المأموم في الموقف على الامام
 فان صلى قدامه بطل صلواته سواء كان متقدما او متاخرا او تقدم في خلاها عند علمائنا اجمع ولقد قال ابو حنيفة
 واحمد والشافعي في الحديث لقوله تعالى اجعل الامام اماما يوتي به لان النوع لم يزل ما فناء وكان السيرة والنا
 بعون ولان الخطا من قد ان موقفه لم يوجب وقت لحدوث المأمومين حاله في الصلوة صلى الله عليه وآله في غير صلوات
 الامام في المسجد ولا يحتاج في اقتداء بالابواب لان الفتات واليود والشافعي والشافعي في الغرض
 صحيح لان حاله الموقف لا يطل الصلوة كالوقوف علمائنا الامام والفرق في بعض المأمومين كالعلماء والساد

فصل في افضل نماز المأموم من كماله في الموقف وليس شرط ان يخطو صورة التمام فان ساءه صح اجماعا لا اعتبار في
 التمام والمساواة بالعرف فلو تقدم عقب المأموم بطل عذرا خلافا لما لا الشافعي واحمد القوي على تقدمه وان ساءه
 صحيح لو كانت رجل كالمالك او يوقف المأموم بجوارته اطراف اصابعه اصابع المأموم ولكن تقدم عقبه على علم
 قالوا بطلان ويحتمل الصلوة اذ حاز لا مام ببعض يديه واعتبارا بالاصابع وكذا في الشافعي ولو كانت رجل
 المأموم الطول فوق عنقه يكون عقبه حاذيا لعقب مامه وتقدمت اطراف اصابعه والرجل الصلوة في الشافعي على
 تقدمه للمع لان اباسه عن صلي ما لا سود وتقدمت اطراف اصابعه من يمينه ولا خرج من يمينه وكانا اطرافا فالتا
 انها ابرز رجلا ولم ياربها بالناظر ويحتمل المنع لتقدم بعض اليدين فصلا كما في خروج بعض من تحت الكعب فيزيد
 يكون الشراطة المساواة والناظر العقب والاصابع معا **مسألة** في الصلوات في المسجد المأموم باليمنى ان يبقه الامام
 خلف المقام ويقف الى اليمين خلفه وقال الشافعي يستحب ان يقفوا مستدبرين بالبيت وقد بينا الترتيب في جواب ذلك
 فان خلاها وصلى كذلك فان كان بعض المأمومين لا يبيت فان كان توجهه الى القبلة التي يتجه اليها الامام بطل صلواته
 لان تقدم الامامة وفيه الشافعي القول بان كان توجهه الى القبلة احتراز ذلك كونه متوجها حاكما واليمنى قال ابو
 حنيفة واصحابه لا يظهرون في القبلة ولا في غير القبلة لا تكاد تضبط وتوجه الى القبلة لا تكاد تضبط ولا يغير
 ان يكون خلفه ولان المأموم اذا كان في غير جهة كالمأموم لم يكن يتدبر وان كان اقرب الى القبلة منه وكل المأمومين
 للشافعي اما جعلوا وسط الكعبة فالاقرب جرمه اتحاد الجوارح ويحتمل حتى ان الخلفه في الشافعي وابو حنيفة فان
 كان المأموم اقرب واتخذت الجوارح في صلاته في الشافعي قولان وان اختلفت في جرمه وان كلاهما للشافعي **مسألة** في المأموم
 ان كان واحدا ذكر استحب ان يقف من يمين الامام عند علمائنا وقال الشافعي وما كان ابو حنيفة وامر المن ابو حنيفة
 قال في عند جالي ممن تقدمت النبي صلى الله عليه وآله في يمينه فاقبلت عن يمينه فاقبلت عن يمينه ومنه في خلاصه قوله
 احدهما عليه السلام الرجلان يوم احدهما لا يرفق عن يمينه فان كانوا اكثر قاموا خلفه حتى ان المنذر بن سعيد بن
 الشيب ان قال في يمينه يمينه وقال النفعي تقدمه واما يمينه ان يتركه فان جاء اخر وتقام عن يمينه في حديث
 ابن عباس في رواية في ايدى الوقوف الواحد عن يمين الامام **مسألة** في صلواته في بيتها **مسألة** في صلواته في بيتها
 القول على اليمين لو وقف على البسائر اذ لم يحل له معرفة المأموم جوارحه فان خرجت يمينه دون يمينه فان ادركه خلفه
 صلى الله عليه وآله في بيتها المأموم لانه لم يكمل ونقص من غير الجماعة والفرق ان صح في ايدى يمينه ما جعلها على
 القوم لا يصلي الا ما صلى شريطة يكون الغالب تعليمه ووقف المأموم في النحر **مسألة** عدم البطلان بان فعل اليسرى
 ان الصبي لم يوقف في الصف كالبالغ لان ابن عباس كان يصلي اذا نبت هذا فان وقف على يساره ولم يكن على يمينه
 احدهم لفعل السنة وصلى جماعة الا احدا فانه باطل صلي ان صلى كركعا مائة لان النبي صلى الله عليه وآله لم يركع في بيتها

من الامام حتى صلواته وان كان على ما حق وان كان خارج المسجد وكانت الصلوة جمعة عند طلبة العلم فيقولون
 واصحابه بالاربعين **الصلوة** على من كان الامام اسفل من موضع المأموم فلا بأس وقاله لو كان رجل في بيتنا
 غير ذلك ولا امام على الارض جاز ان يصل خلفه ويقرأ مع عدم البر وموافقه وقاله ان كان في الصلاة
 سجد او صلى الامام في المسجد لم يصح لانهما ينفون المسجد وليس بينهما قرار يمكن اتصال الصفوف فيه وان كان في
 المسجد على امام في حصة حتى صلواته وقاله ان كان في الصلاة سجد او صلى الامام في المسجد لم يصح لانهما ينفون المسجد وليس بينهما قرار يمكن اتصال الصفوف فيه وان كان في
الصلوة على من كان الامام اسفل من موضع المأموم فلا بأس وقاله لو كان رجل في بيتنا
 غير ذلك ولا امام على الارض جاز ان يصل خلفه ويقرأ مع عدم البر وموافقه وقاله ان كان في الصلاة
 سجد او صلى الامام في المسجد لم يصح لانهما ينفون المسجد وليس بينهما قرار يمكن اتصال الصفوف فيه وان كان في
 المسجد على امام في حصة حتى صلواته وقاله ان كان في الصلاة سجد او صلى الامام في المسجد لم يصح لانهما ينفون المسجد وليس بينهما قرار يمكن اتصال الصفوف فيه وان كان في

بنا لليلة

بنا لليلة قاله في ذلك الذي حمل على الذي صنعت وان افعال الامام سواء لافعال الشريعة فلا يجزئ في ذلك
 لعدم الاختلاف في الهان والحكام وقال الشافعي والجمهور ما ينبغي من طاعة الامام فان لم يكن اماما لم
 يطاع صلوة المأمومين لغير علم الامم ضمتهم ولا تصح الصلاة مع عدم العلم في الضمان ولم لا يكره
 في يمين هذا الضمان من المأموم اذا الامام انما يتحول الغناء والسر هو ضامن لذلك **الصلوة** على من كان في الصلاة
 سجد او صلى الامام في المسجد لم يصح لانهما ينفون المسجد وليس بينهما قرار يمكن اتصال الصفوف فيه وان كان في
 المسجد على امام في حصة حتى صلواته وقاله ان كان في الصلاة سجد او صلى الامام في المسجد لم يصح لانهما ينفون المسجد وليس بينهما قرار يمكن اتصال الصفوف فيه وان كان في

بنا لليلة

لضعف النفس **فصل في بيان** بوجوب الطهارة ان تسمى بالمستحضة لانها تطهرت فاشبهت بالنميم وللشافعية وجوبها ومنه ان جني
واحد لا ينافي مع خروج الخلد من غير طهارة ومنه ان جنيوا جميعا على ان يجزى بها اسرجيلان باق من مسح على
باب يصح اتيان الصحيح بصلابة المسح لانه لا يمتنع من جفافه ولا من كثرة المسح ولا من كثرة المسح ولا من كثرة المسح ولا من كثرة المسح
عن علي بن ابي طالب في المسح لانه لا يمتنع من جفافه ولا من كثرة المسح ولا من كثرة المسح ولا من كثرة المسح ولا من كثرة المسح
ولا للثيم كما يتوهم بجماد الماء والتراب مسوا الوضوء عليه الصلوة او لا لا يمتنع من جفافه ولا من كثرة المسح ولا من كثرة المسح
ان ياتى بالعريان ومما لا ينافي خلافا لا يمتنع من جفافه ولا من كثرة المسح ولا من كثرة المسح ولا من كثرة المسح
بها وفاقا لما لا يصح فلا يتوهم به خلافا لا يمتنع من جفافه ولا من كثرة المسح ولا من كثرة المسح ولا من كثرة المسح
حينئذ وكذا لا يمتنع من جفافه ولا من كثرة المسح ولا من كثرة المسح ولا من كثرة المسح ولا من كثرة المسح
امنه مكشوف فالمرحوم صلى الله عليه وسلم وجوبه عليه فاذا اصبحت في الاثنا فان كان في ثوبه ثيابها اغتسلها
وانت الصلوة ان لم يحصل عكس وان حصل الوضوء لغيره لا ينافي في المسح على الثوب ولا في المسح على الثوب ولا في المسح على الثوب
بان جلالته في الاثنا وقال الشافعية العريان اذا وجد السرة بطلت صلوة ولا ستانها **فصل في**
ان يام قوما وهم لا يرون لغو علمه ثلث لا تجوز صلواتهم اذا نهم العبد لا ينجى حتى يرحم وامارة بانتهى
عليها ساخط وامام لم يوافق له كارهون وقالوا عليه السلام توما هو كارهون ان لا يخطو به ولا يقرب ان كان
ذا دين فكيف الغنم لذلك لم تكن لهامة ولا ثم على من كرهه ولا كرهه **فصل في** وجوب الاية **فصل في**
امام اصل المخرجه لاجل التقدم عليه وتعيين هو الامانة لان له اياه العاتية في الفعل الطبعي الله والرسول
واولي الامر منكم وقالوا لا تقدموا بين يدي رسول الله وهو خليفته فيكون له من الترتيب لما مع العذر فانه يجزى
له ان يفتي من او يختار المأمومين من هؤلاء اية اذا اتيه هذا فدين امام الصلوة يحصل في الاثنا ولا ينافي
الفراة **فصل في** السنن **فصل في** الاية **فصل في** الاية **فصل في** الاية **فصل في** الاية **فصل في** الاية
وسباني في فضل ذلك ان شاء الله تعالى **فصل في** الاية **فصل في** الاية **فصل في** الاية **فصل في** الاية
الامام ولو اختلف المأمومين في اختياره من غير ان يوافقوا في اختياره من غير ان يوافقوا في اختياره من غير ان يوافقوا في اختياره
والقول هو واحد والحق واحد والامر واحد والامر واحد والامر واحد والامر واحد والامر واحد والامر واحد والامر واحد
علمه بالسنن فان كان في السنن سوا فاقدمهم جميعا فان كانوا في السنن سوا فاقدمهم جميعا فان كانوا في السنن سوا فاقدمهم جميعا
علمه فان سوا فاقدمهم جميعا فان كانوا في السنن سوا فاقدمهم جميعا فان كانوا في السنن سوا فاقدمهم جميعا
القيام مع العاجز عنه وقال بعض علماء تقدم لا يفتي على الاية في الاية في الاية في الاية في الاية في الاية في الاية في الاية
اذا كان نغرا ما يحتاج اليه في الصلوة صحبها لان القراءة التي يحتاج اليها في الصلوة محصورة وهي طهارة واجتناب اليه

من الفقه غير محصور فانه قد يوجب من الصلوة امر يحتاج الى الفقه معرفة فكان اولي كالاتامه الكبرى والحكم
تأملوا الخبر بان النصي امكن ان اذا تعلوا القرآن مع احكامه قال ابن مسعود كنا لا نحاور عن ايمان حتى يعرف
امرها ونهيها واحكامها وكان اقراهم كذا بعده افرهم ولا اعتراض الفقه عام فالعبرة بلاحضه من السبب
وتنه الحديث سافيه وهو قوله عليه فان استوفى فاعلم بالسنن اذا ثبت هذا فان احدا العارفين يترجم على الاخر
يكفره القرآن فان تساوى في قدر ما يحكم به فيها وكان احدهما اجود وفراة واعرف لما يؤول الى انفراد كان
احدهما اكثر حفظا ولا خارجا في قراءة فهو اولي العلم به المراد من قوله عليه اقراهم اجودهم قوله **فصل في** الاية
في الزمان قد اقدم لا فقه عند اكثر علماءنا وهو قوله عليه فان كان في السنن سوا فاقدمهم جميعا فان كانوا في السنن سوا فاقدمهم جميعا
يحتاج اليه الصلوة في جميع احوالها الا في اثنان واجبها وبسببها وجبها وان عجز عن احتياج اليه والعلم بالسنن اقدم من
السنن للاحتياج اليه في تدبير الصلوة بخلاف السنن في حال التضييق تقدم الاسنن ثم لا علم بالسنن لما رواه ومالك
ابن الحارث وصاحبه قال يما كبر كما ومن طريقه لفاصله قوله **فصل في** الاية **فصل في** الاية **فصل في** الاية
وهم للقرآن فان تساوى فاقدمهم جميعا فان كانوا في السنن سوا فاقدمهم جميعا فان كانوا في السنن سوا فاقدمهم جميعا
مكان عليه مساوية الا في السنن والشافعية يدعون على ان يفتي في السنن في السنن في السنن في السنن في السنن في السنن في السنن
هذا فان اجمع فقيهان قاربان واحدهما اقرا ولا فقه قدم الاقرا على الاول الحديث والاولى على الثاني لغيره
في الاية في السنن فان اجمع فقيهان احدهما اعلم باحكام الصلوة ولا خارجا في ما سواها فاقدمه باحكام
الصلوة اولي لان علمه يوجب في تكثير الصلوة بخلاف الاخر **فصل في** الاية **فصل في** الاية **فصل في** الاية
سبق كسلام او من كان استوفى من دار الحرب للدار الاسلام او يكون من اولاد من قدمت هجرة فيقدم بذلك
سوا كانت الهجرة قبل الفتح او بعده وقوله عليه لا يفتي بعد الفتح اذ لا يفتي في الفتح والدار الاسلام وان كان من الدار
في بلاد الشرك لان الهجرة في موطنه فاقدم السابق لبقائه في الطاعة وقوله الصادق عليه السلام ان ربي الله قال انتم الغنم
اقراهم فان كانوا في السنن سوا فاقدمهم جميعا فان كانوا في السنن سوا فاقدمهم جميعا فان كانوا في السنن سوا فاقدمهم جميعا
في الفقه لا يفتي في السنن في السنن في السنن في السنن في السنن في السنن في السنن في السنن في السنن في السنن
الكبرى فلا يعتبر في السنن كالحج **فصل في** الاية **فصل في** الاية **فصل في** الاية **فصل في** الاية
الصالحين ولان كل من احق بالتميز ولا عظام والتقدم فكان له من يترجم اسحقا والتقدم في الامانة وهذا في
اكثر العلماء وهو قوله عليه في السنن في السنن في السنن في السنن في السنن في السنن في السنن في السنن في السنن
الفقه والشرف في السنن فان تساوى فاقدمهم جميعا فان كانوا في السنن سوا فاقدمهم جميعا فان كانوا في السنن سوا فاقدمهم جميعا
احكامهم وليس يتم كبرهم وقوله انما احكامهم كبرهم وقوله انما احكامهم كبرهم وقوله انما احكامهم كبرهم

سبع سنين كان عليه ان يجعل الطهارة والصلاة وعلى الجماعة حضورها ليعاها هذا السن يحصل اليقين
 من الصفة العاكسة واذا بلغ عشرين سنة عليه ان يركن في وجبة الصلاة على الطهارة في كل وقت
 قال عليه مروا اولادكم بالصلاة وهم ابناء سبع واسمهم عليهم ان يركن في وجبة الصلاة في كل وقت
 والصلاة وصية وقال الصلاة على مروا اولادكم بالصلاة وهم ابناء سبع واسمهم عليهم ان يركن في وجبة الصلاة في كل وقت
 ناس اولادنا بالصلاة وهم ابناء سبع واسمهم عليهم ان يركن في وجبة الصلاة في كل وقت
 فاذا بلغ عشرين سنة عليه ان يركن في وجبة الصلاة في كل وقت
 احد عشر سنة عليه ان يركن في وجبة الصلاة في كل وقت
 الذي يلزمه في كل وقت
 اهل الساجدة والارباب في كل وقت
 شفع في سبعين من اهل بيته وجميع اهل بيته في كل وقت
 في رواية لقوله عليه في كل وقت
 لا امر بركعتهم عليها ولا امر بركعتهم عليها ولا امر بركعتهم عليها
 ان خضع القلوب فحصل الغرض من الجماعة وسواها في كل وقت
 الفريضة ولو كان في فريضة استحبابه ان ينقل اليه في كل وقت
 علمنا انما هو احد قولنا في كل وقت
 حتى ولو صلى ركعتين فريضة قال ان كان اما عدل افضل اخر ولا يضره ولا يضره ولا يضره
 ما في فريضة في كل وقت
 الصلوة وليس تجزئ له ان ينقل من فريضة في كل وقت
 باستمر على حاله لا يضره في كل وقت
 ركعتين مع ركعتين في كل وقت
 يتم صلواته على الاستطاعة فان التقه فاصعد وليس من التقه لا وصاحبها ما جرح عليه ان الله تعالى
 وفي بعض احكام امام الاصل قطعها واستانفاد الصلوة مع ما فيه من القرية المقتضية لانها من جملة ما
 الفريضة الاثنى عشر ثم احرم له امام الاصل قطعها لما تقدم ولا في الاوقات الا انما في بعض الاحكام
 لم يتركها الا في غير ذلك على ان العدة في كل وقت
 انما في كل وقت
 وهو

وهو الاظهر في اللفظ انه لو علم فوات الجماعة حتى في ركعة واحدة قطعها وان علم عدم الغياب بان لم يركع ركعتين
 من الاثم والتفريط في كل وقت
 الامام في بعض الاحكام في كل وقت
 ويجوز ان يتركها في كل وقت
 في المسجد فكل من كان خارجا منه فان خاف فركعتين في كل وقت
 فاذا لم يدخل المسجد فكل من كان في كل وقت
 يتصل الصلوة مع الامام فان كان امام الاصل بطول صلوة والا فالوجه انما في كل وقت
 يتصل النية في كل وقت
 الامام ان يخفف في كل وقت
 احد عشر سنة عليه ان يركن في وجبة الصلاة في كل وقت
 في كل وقت
 لا يجب على الامام القراءة من كان الصلوة جهرت ولو اخفا تبسم وسمع قراءة الامام لولا ولا استحباب في
 للجموع مع السماع من على ابناء الجماعة ومنه على كل واحد وصيغته للخطيب وعرفوا وابوا من عبد الرحمن في كل وقت
 حبيب ومحمد بن عبد الرحمن في كل وقت
 من السلف في كل وقت
 ابن اسما وابو العالى في كل وقت
 وقال عليه لفا جعل الامام ابو ثوبان فاذا ركع ركعتين في كل وقت
 امام تولاوه ونسوا في كل وقت
 كذا في كل وقت
 اذ لم يتركها في كل وقت
 واهل الشام في كل وقت
 في كل وقت
 واصحابنا في كل وقت
 الصلوة في كل وقت
 اجاز قال لا تغفلوا امام القرآن فان لا صلواتكم لم يبق بها ولا يتركها في كل وقت

الاذان ويجعل خلفه الجدران المقعد والمخاض كالفردين ويقرأ الشافعي والاصحاب وجعلوا في وقت واحد
 مفارقة الحياض وان كانت خلفه **لو كان في وسط البلد** تركب في ارضه على احد الجانبين السفر من السفر فحين
 التوجه نحو القصر حتى يغادر في اثناء الاخر ويجعل على اذنه وجعل له ان الجميع بلد واحد **لو كان في مكان**
 رتيان فالدان يضاف من احدهما على طريق الاخر فان اتصل البناء على مفارقة الاخر لا ينعاد بالكلية الوجه
 وان كان بينهما ففصل قصير قبل مفارقة الاخر ان خفيت جدران قرية او دارها في ظاهر مذهب الشافعي وقال ابن
 شريح لا يباح له العصر حتى يغادر ابيه الاخرى لان اهل احد هامة ودون الى الاخرى من غير جدران
 فلا يحصل ميثاقا بالماضي من ماله **لو قصد المسافر** فخرج في سفر بعد خفاه الاذان والجلوس
 فان كان على نية السفر فقصده في شهر وان غير النية او تردد اتم بقاء القصد في الاول الذي هو الشوط وانما فيه
 في الثاني ولو صار في شك تركب وندرج بعد خفاه الاذان فلو كان في شك في السفر ولو اصرح في السفر
 قبل ان يبرأ في السفر فصار حتى خفي الاذان والجلوس لم يجز له العصر لانه دخل في الصلاة على اتمام
 ولو خرج من البلد لم يجز له ان يتصرف في جمع السجدة عرضت له في شخص حال وجوهه وخرج
 ثانيا من البلد لم يجز له اسم المسافر يعني في البلد ولو كان غائبا فله استدعاء العصر اما لو كان في
 بعد قطع المسافر فانه يقصر في وجوهه وخرج جديا **الحال** استمرار القصد **استمرار القصد** على
 في العصر فلو قطع نية السفر في المسافر لم يقطع المسافر ثم غلبت السفر وعزم على الرجوع قصر وان عزم
 على المقام عشر ايام اتم وان تردد وقصر ما بينه وبين النية يوم اتم ثم بعد ذلك اتمت هذا فان نية السفر
 يحصل باحد او لا **العزم لا الوطن** بان يرجع الى الموضع الذي سترط محاورته في ابتداء السفر لا الوجه
 الذي يندى الشخص فيه اذا كان مسافرا قطع الشخص اذا كان باصحا في معناه الوجه الى المقصد الذي
 عزم على الاقامة فيه اقامه يقطع الرجوع او لم يقطع فيه مكنه استوطنته ستم اشهر **نية الاقامة**
 عشر ايام على ما ذكره ابو منيع فانه في مفارقة موطئها وهو اصح في النية وفي الاخرين على الا
 قامة من نية نية **لو اقام** عشر اشهر مع الزد على ما ياتي **سجدة** العصر ما دام مسافرا وان اقام في المكان
 المسافر او وصل المقصد اذا لم يكن بعزم الاقامة في الشهر فان نية الاقامة في اول اشهر المسافر عشر ايام
 وجب الاقام عند علي انما اجمع وان نوى اقامة اقل من عشر قصر **قال علي** عليه السلام والصادق عليه السلام
 السلام والحسين صلح لغيره **علي** عليه السلام في الصلاة الذي يقصر عن بقصر الصلاة الذي يقول **الخرج** اليوم
 اخرج عن شهر وعلى عام كان لا ارا الاجتهاد فيكون في نية وقاوم من طريق الاصل قول الشافعي **لو كان في**
 قدم البلد قال في دخلت رضاء واعتدت ان لك بمقام عشر ايام فاقم الصلاة وان لم تدر بمكانك ما تقول
 غنا

هذا اخرج او بعد غدا فقصده في شهر **قال الشافعي** اذا نوى مقام او بعد ايام غير يوم دخوله يوم خرج
 وجب على القلم لان يوم الدخول في الخط ويوم الخروج في الرجال من اشغال السفر عن وجوبها بحبان
 وبه قال عثمان بن عفان وسعيد بن المسيب ومالك وابو ثور لان الثالث اخرج غدا لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد قضاء شكركم وكذلك على اهل اهل الدار من المحاضر من قدم منهم باحرا في الحجاز ان يقم ثلثة
 ايام قبل علي ان الثالث في حكم السفر وما زاد في حكم الاقامة والمجدة فيلان للمقام يصدق في اليوم والمؤمنين
 لكن لا يكون ذلك اقامة تنافي السفر **قال الشافعي** ان نوى مقام خمسة عن موضع اليوم الذي يدخل فيه اليوم الذي
 يخرج فيه يطل حكم سفره ومقال النبي صلى الله عليه وسلم في احد الرطبات لان ابن عباس وابن عمر قالوا اذا قد
 بلذ وان مسافر في شك ان يقم بها خمس عشر ليلة فاكل الصلوة ولم يدخلها في الحالف ونفع عدم الخلاف
 وقد روي الحارث بن ابن عباس انه قال لم يضر نسي عشر ليلة بقصر الصلوة وقال ابن ابي شيبة اذا نسي عشر ليلة
 قصر الصلوة وان نذر ناعلي فذلك ثمان وعشرة اذا نسي عشر ايام فاقم ولا يجمع مع هذا الخلاف
 وتوابعها للشيعة وعن ابن عباس ان نوى مقام خمسة اعش وعما وجب الاقام وان كان اقل من ذلك
 قال **ابن عمر** بن نعيم لان ابن عباس قال ان النبي صلى الله عليه وسلم اقام في بعض اماكن من سبع عشر ليلة يعني قال
 ابن عباس فحين اذا اقامت سبع عشر نسي عشر وان ناعلي فذلك ثمان وعشرة لان فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 العمي ففعلوا في مقامه عشر ايام وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان نوى مقام اكن خمس عشر ايام وهو في حجة
 ابن جبريل قال لا يوزن ان نوى في عشر ايام وهو في حجة ابن عمر ايضا وقال الحارث بن ابي اسيد ان نوى مقام اقل
 فيها اكثر من عشرين صلوة اتم وهو قريب من مذهب الشافعي واختاره ابن المنذر وهو في حجة
 لان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة صبيحة يوم الاحد الرابع من ذي الحجة وكان قد صلى الصبح قبل دخوله فاقام بها
 تمام الرابع والخمس والسادس والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم دخل المدينة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقصر
 في هذه الايام وكانت صلوة هذه المدة عشر من صلوة ولا يجز في لانه يقصر للمقام العشر عندنا في
 عن النبي صلى الله عليه وسلم اقام ثمان وسبعين فكان يقصر فيها وفي النية ان عليا اقام نحو اربع سنين وكان
 يقصر فيها ويعلمها بالبر **سجدة** ولو ترددت فيقول النعم اخرج غدا اخرج قصر للذي يوم اتم ثم بعد ذلك
 ولو صلوة واحدة من اقام عشر ايام **قال علي** عليه السلام في بعض الحنايل لقول **علي** عليه السلام ويقصر الصلاة الذي يقول
 اخرج اليوم اخرج غدا شهر ومن طريق الحارث بن ابي اسيد ان نذر مقامك ما تقول غدا اخرج الى بعد
 غدا فقصده في شهر **قال الشافعي** ان نوى مقام سبعة ايام فاقم الصلاة ولا واحد وان اقام اربعة فصاعدا
 فاقم **الحديث** الاقام لان الاقامة اكثر من قصدها ولو نوى الاقامة اربعة ايام فاقم **الحديث** ان يقصر

تأخير عن يوم آخر مما سله الحبيب هان الحارث اذا لم يفرق القلم **فصل الثاني عشر** في بيان النية على ايام اقام
 الفتح الحبيب هو ان سبع عشر يوما او ثمانية عشر يوما او بقدر ما كان ذلك من ايام اقام اكثر من ذلك
 فليتم وان الاصل **الاقامة** ان يقصر ايامها الى يوم اقام ان يحرم قال ابو حنيفة لان المسويين بمنزلة قال
 كتاب مع سعد بن سفيان في قوله من قرأ السلام اربعين ليلة وكان صلى الله عليه وسلم كان يصلي كسنتين في هذا البيت
فصل في الفرق بين الحارث وغيره عندنا في حجب الاقام بعد شهر لعدم العلم بالذات في حجب الاقام في
 نوى العشرة والشافعية في الحارث قولن احداهما ان يقصر الصلوة وان قصد الايام وفيه قال ابو حنيفة لعدم
 تحقق عن من لا يراه من ايامهم ومنه والشافعية في الحارث قولن ان يقصر الصلوة وان قصد الايام وفيه قال ابو حنيفة لعدم
 الحارث المقام فيصير الشهر اقل من الشافعية قولن احداهما ان يقصر الصلوة دائما لان يقضى الفضل وفيه
 قال ابو حنيفة وما كان على الرجل ان يجاوز ان النية اقام يتكبر عن يوم ما يقصر الصلوة ولا يجزئنا
 والشافعية في الثانية عشر يوما كغيره لقول ابن عباس اقام النبي صلى الله عليه وسلم في حارب هو ان ثمانية عشر يوما يقصر الصلوة
 فمن اقام اكثر من ذلك فليتم وهو عارض ورواه جابر **فصل** في بعض الروايات عن بعض النسخ مما يثبت
 مضى شهر في بعض النسخ من ايامه قال الشافعية فان لم يدبر ما يقدر يوم او اكثر فليعد ثلثين يوما ثم لم يبق
 كان الشهر هلاليا تسعة وعشرين يوما اقام من اوله الى اخره اتم على الايام دون الثلاثين والوجه التقصير اما
 او الاقل استصحابا ولما ثانيا فلان الشهر كالحمل والثلاثين كالبين **فصل** في دخول طرفة في النية قال ابن ابي
 فلان في اثني عشر ايام تقصر الحارث لتمامه وعشرون يكون يوم اقام ان يقصر حكمه باقائه ما لم يغير النية قبل
 ان يصلي تمامه ولو في يوم واحد **فصل** في دخول طرفة في النية وعزم ان يغيره فيخرج فان كانت تلك النية
 لا تقضي في عشر ايام صان حكمه للمقيم وان جاز ان تقضي في اقل من طرفة الحارث في بعض النسخ **فصل** في
 مقام عشر ايام في بعض المساهد انقطع سفره فاذا خرج الى بلد السفر فان كان بين منى منى الاقام ثمانية
 غائب عن قصره والا فلا ويجوز ان يبدل السفر على الاقامة في المساهد فان كان بين الابتداء ومنه
 الاقامتا ينقض من قصره والا فلا **فصل** في الاقامة عشر ايام تقطع السفر وان كان من منى منى الاقامتا بلدان والى
 والحلل او لا كلبا او البراءين والشافعية في الثاني قولن احداهما كاقراءه لوجه في الاقامة والثاني ان يقصر
 الاقامة وهذا الموضع لا يحقق فلا ينقطع السفر ايام الحقيقة وهو من **فصل** في قطع السفر اذا حصل
 بنو مقام عشر ايام كوامل وفي اعتبار يوم الدين والخروج انك انما من ايام من نية السفر ومن حصول
 المقام فلو دخل في الاول **فصل** في الخروج من المقام في قصره على الاقامة على النية ولو عزم على الخروج في طرفة
 عشر ايام فخرج من المقام في طرفة **فصل** في الاقامة في الايام عشرة ايام اتم وان كان اكثر

على السفر **فصل** في اثناء المسافر ملكه الاستئجار من غيره انقطع سفره بوصوله الى موطنه عليه
 الاقام في عند علمائنا سواء عزم على الاقامة في اوله او اخره او في اثناءه لان حاله في جميع حال المقيمين في اول
 الايام عليه وقد ساه محمد **فصل** في بيع من الرجل يقصر فضيعة لا باس بالمقيم مقام عشر ايام لان يكون له
 فيها من المستوطنة فقلت في هذا بيتان فقال ان يكون له فيها من المستوطنة في شهر فاذا كان كذلك فليتم فيها
 من غير دخله وان لم يبدل اقامته فلا يعد فيه مسافرا وانما في القصر لان المهاجرين قد يملكه مع رسول
 اعمده ولا يكون ملكه وطن وانما يكون القصر لانه لم يعزم على الاقامة فكانت ملكه البلد وما من البلاد سواء في بيع
 ان لهم املا كما كان كان لهم ليات فلا اعتدوا به **فصل** في الايام في الاشهر التوالي بل والاستئجار من شهر
 سفره من غير ان يقصر اذ الميع التفتيح **فصل** في الايام في بلدان الملك بل البلد الذي في الملك ولو كان الملك
 صلحا للسلطة بل لو كان له من عمارات داخل واستوطن ذلك البلد من شهر ثم غلبه او رايه عن الصداق عليه
 في الرجل يخرج في سفر فيبقى في البلد فينزل فيها قال ابن ابي عمير الصلوة ولو لم يكن له الاخذة واحدة واليقصر
 وليصير اذ انقضى الصوم وهو فيها **فصل** في خروج المكة من غير من البلاد بخلاف ما لو اخرج او امان
فصل في خروج المكة من غير ما اخرج او امان جاز واستعماله وان لم يخرج حكم المقيم وان تجاوزت مدة الجواز عزم
فصل في خروج المكة من غير ما اخرج او امان جاز واستعماله وان لم يخرج حكم المقيم وان تجاوزت مدة الجواز عزم
 لو غلبه ملكه وكان قد استوطن من شهر لم يخرج عن حكم المقيم لو كان بين الابتداء والملك او ما كان
 القصر في مسافر في طرفة خاصة دون بلد الملك والاقامة ولو قصر عن المسافر لم يقصر لان عبد الرحمن
 او الحجاج قال للصائغ عليه الرجل له الضيعة بعضها قريب من بعض فخرج فطوف فيها ايام ثم يقصر
 يتم **فصل** في السفر من غير ما اخرج او امان جاز واستعماله وان لم يخرج حكم المقيم وان تجاوزت مدة الجواز عزم
 دون المسافة اتم في طرفة مقصده وان كان مسافة قصر فيها ولو كان مسافة السفر الى موضع الوطن او ما كان
 الاقامة في عشر ايام مسافة من غير المقصود دونها قصر في السفر اليها دونها ودون المسافة من غير ما كان
 مقصده ودون مقصده ايضا ولو انعكس القرض اتم في مسافة السفر فيها وقصر في السفر منها المقصود
 وفي مقصده ولو قصر مسافة قصر وان زاد الحج على المسافة لو تعدت للموطن او ما كان الاقامة من غير
 قصر في كل وطن من غير ما مسافة خاصة دون الوطن ودون ما قصر عن المسافة ولو اتخذ بلدا دارا
 كان حكمه حكم الملك وان لم يكن له فيه ملك بحيث لو اختار على وجهه عليه الاقام فيه ما لم يغير نية الاقامة
 ولو اجد بلدين فما زاد موضع اقامته كانا حكمه ملكه وان لم يكن له فيهما ملك **فصل** في خروج المقيم من بلد الى بلد
 وصوله الى عشرة ايام ويقتصر في المسافة قصر في الطريق الى ان يتبين له ذلك البلد ويجعل ان يتبين
 الى بلدين للجدان او سوا الاذان لصبره ثم يحكم بلده وكذا يتم اذا خرج منه ان يخرج من بلد الى بلد

لانه لو صلى مستنداً للحاج ابتداءً وحده وكذا في الاثناء وكذا لو اخل بشئ من الواجب حال نزوله أو ركوعه **مسألة** اذا صلى ركبا
 في صلاة الخوف جاز ان يصليهما فرادى للحاجة افضل ويقال الشافعي ليعلم الا انه لا يجب في الركعة الواحدة والركعة الثانية
 لا ينع من فعل الصلوة منفردا لا ينع في الركعة الواحدة كركوب السفينة وقال ابو حنيفة لا يجوز الجماعة لانهم اذا كانوا
 كان بينهم وبين الامام طريق وهو مانع من جهة الجماعة وينتفع من المانع يسلطون اكثر من خوفه واصله ان لا
 مام **مسألة** لو صلى في حال الشدة غير من قبل القبلة جاز اجماعا وهل يجوز ان يات بعضهم ببعض ان جاز
 المستدبرين حول الكعبة جماعة جاز هذا ويقال الشافعي ان كل واحد يجوز ان يصلي وجهه مع العلم باختلاف
 من اختلف اجتهادهم **مسألة** يجوز ان يضرب في الصلوة الضرب ويطن الطعنة وان لم يضرب اليها الا ان فعله لا يخل
 ويقال الشافعي ولا يجوز الا ان كان في الركعة لا ينع بين العجلين والاولى ان لا يخل في الركعة
 الثالث اول جذا الكثرة ولما التفت فانها في جذا الكثرة فان فعلها لا يضركم بطلان صلوته وان كان الضرب في
 تبطل عندنا وبقي قال ابو العباس لانه من وضعه ضرورة فاشبهه المشي وقال الشافعي لا يحرى ويضرب فيها ويعيد لانه
 فعل كثير وليس يجب اذا البطلان ينافي المضى فيها والكثير عرف كالمشي والقول بالفرق عليه صلوته الخوف عند المنا
 يفة والمعاينة والاعمال القتال ابا الكبير ولما يبرهم على طهارة الاعادة **مسألة** يجوز ان يصلي مسك العنان فوسه
 لانه لا يبرهان ناره عند اليد بحد اليد او اندسين او لثا جاز وان استند بالقبلة للحاجة او كثرت حاجته
 وقال الشافعي يبطل بكنى الحجاز بلا ثالث بخلاف الطعنات لان الخديبات اخف فاحتمل كونه العمل دون
 العدد والكل غير مطلق عند الحاجة **مسألة** لو راوا سوادا او ابلا او انحصا فظنهم عدوا ففصلوا بصلوة
 شدة الخوف ثم ظهر لهم كذب ظنهم لم تجب عليهم الاعادة لانها وقعت مرة واحدة وهو احد قول الشافعي والى
 اسحق من اصحابه والاخر عليهم الاعادة وبه قال ابو حنيفة والخوف لانهم صلوا بصلوة شدة الخوف مع عدم
 العدد فاشبه اذا لم يظنوا كمالا وظن طهارة الماء ثم بان حيا والفرق ظاهر بين الظن وعدمه وبين الطهارة
 لانها شرط للشافعي قول مالك ان صلى اجبر ثقتة فلا اعادة والا اعاد **مسألة** لو راوا عدوا ففصلوا
 صلوة شدة ثم بان بان بينهم حابلا او غير اخذت يمنع العدد ومن الوصول بعدوا لانها ما هو بها فا
 جازت وهو احد قول الشافعي والاخر يصحون لانهم وطوا بعدم الاطلاع على ايديهم وبين العدد وليس
 جيب ولو كان بينهم وبين العدو خندق او حائط فافان ان يثا على باب الصلوة بان يطمى الخندق او ينقضوا
 لما يطمحان ان يصلوا بصلوة الخوف لهما اذا ظنوا انهم يطمون قبل ان يصلوا وان ظنوا انهم لا يطمون الا
 بعد عن انهم لم يصلوا بصلوة الشدة **مسألة** يجوز اخذ السلاح في الصلوة وبه قال مالك وداود والشافعي
 في احد القولين لقول الله تعالى ولياخذوا بالسلاحهم والفرق بين الشافعي وغيره هو ان الشافعي لا يوجب في الركعة

الحاج شرطاً كالسنة والملازمة ممنوعة **مسألة** لا تطل الصلوة بركعة اجماعا الا ان ليس جزم من الصلوة ولا شرطاً
 لا فرق بين الطاهر والنفس في وجوب اخذها عند بعض علماءنا اما لا فلا يوجبها واما ثانياً فلا ينع ما لا ينع
 الصلوة فيه منفردا ووسط الشافعي وبعض علماءنا الطهارة وهو ممنوع **مسألة** انما يجوز اخذ السلاح اذا لم ينع شيئا
 من واجبات الصلوة كالركوع والسجود فان منع لم يخرج اخذ الامع الضربة في ركعتيها **مسألة** لو منع الغرض لكن
 اكمل ركعة الامع الضربة ولو كان مما ينادى غيره بركعة في وسط الناس لم يخرج ولو كان في حاشية الصفوف
 جاز **مسألة** يجوز ان يصلي الجميع الخوف على صفوات الرقاق بان يرفعهم فريقتين احدهما يقف بعمل الصلوة فيحجب
 بهم يصلونهم ركعة ثم يقف في الثانية فيتم صلواتهم ثم ياتي الثانية فيصلي معهم ركعة وللخطبة لهم كالمسبوق فاذا
 تشهدوا طمأنوا وسلموا وهو احد قول الشافعي ليعلم الامر بالثاني لا يصح لان بقا العدد في طمأنينة من اول
 الصلوة الى اخرها والامام سقى منفردا حتى يتم الاول وقد بينا بطلانه ويجوز ان يخطب بالفرقتين معا ثم يرفع اليقال
 لا يجزى التفاد جمع بعد اخرى وقد عرفت للطائفة الثانية بعد فراج الاول الثاني انقل الامام لم يتم جمعها وانما
 ادرت الاولى معه ركعة واحدة من جهة عقد هذا الامام لم يتم فلهذا عقدت الثانية واشبهت المسبوق فاذا
 ثبت هذا فان الصلوة انما يجب بوسط الضربة دون السجدة خلا للشافعي وكفى الفرق الاولى كمال العود وبه
 قال الشافعي فلو تم العدد بالفرقة الثانية لم يصح هذه الصلوة والخطبة للفرقة الاولى فلو لم يخطب لم يصح ولو خطب
 لهما لم ينع من عندنا للعدد وجاز الطائفة الاخرى وجب اعادة الخطبة وان بقي من الفرقة الاولى كمال العدد في
 الباقي وجازت الاخرى حالان تنعقد الجملة لبقاء العدة الذي سمح للخطبة معه **مسألة** لو كان الاول العدد
 وقصت الثانية صح للجمعة لهما والشافعي في الثانية قولان ولو قصت الاولى وكلت الثانية فلا جمعة لانه لا يصلي بالا
 ولي الا الظاهر فلا تنصل بعد جمعة يجوز ان يستحب من الثانية من يصلي بهم للجمعة فيخرج عن هذه الصلوة **مسألة**
 لا يجوز ان تصل الجمعة على صف صلوته بطن الغل لانه جمعتان في بلد واحد ويجوز ان يصلي على صفه عسكان بل
 هو اولى ان ينعونه مطلقا ولم تقدم احد الصفتين وبتاخر الاخر **مسألة** يجوز ان يصلي صلوته في وقتها على
 صفه صلوته الخوف فيصلي الاولى ركعة ثم ينظر حتى يتم ويصلي الثانية اخرى ويخطب حتى يتم ولو كان في الشدة دعا
 ويجوز ان يصلي بالاناء وقال الشافعي لا يصلي يعلم خوف فرقتيها **مسألة** يصلي العبد بين الخوف والكسوف والخوف
 جماعة على صف للكنية فيصلي الاولى ركعة ثم يركع ركعتين ويخطب حتى يتم وكذا بان الثانية ويجوز ان يصلي
 الكسوف فرادى بخلاف العبد **مسألة** قلنا ان حكم السهوي مختص من مختص به السهوي من الامام والمأموم في الشيخ
 قول ابو جوب تعدد حكمه المأموم ولو سها الامام وبه قال الشافعي فقالوا الشيخ لوسها الامام في الاولى ثم
 حكم الطائفة الاولى في شئ بينهم السهوي بعد فراغهم وان سها بعد ما قارعه لم يطعمه حكمه لانهم صاروا منفردين فان سها

بعد هوى في انفسهم انفسهم والحيوة في الكعبة بالبحر بين العلم ايا في لان وكلامه الشافعي ولما الطائفة الثانية فحفظها
 سهر الامام فيما تبعه في عهده دون الركعة الاولى وقال رحمه الله وان تابعتني كان افضل اما سمع حال انتظام فلم
 يتعوض له وارجع الشافعي المتابعة لانهم في حكم انقضاء وهي ممنوعة فان سهرت في حال الانقضاء لم ينعقد ولو سهرت
 حالة الانقضاء سجدت **فروع** الاحكام لسهر المأمومين على اقتضاه حال المتابعة بل حال الحائض او سهره رفع الامام
 من سجدة الاولى ويحتمل عند المير في قيام الثانية والاقرب عندى ايقاع بينه الانفراد **الطائفة الثانية** ان سهرت في
 الركعة الثانية فان نوت الانفراد سجدت والا احتمل ذلك لانهم منفردين بها حقيقة وعدلهم مقتضى والاداء
 حثاجوا الى عادة بنية الاقتداء وكلامه الشافعي **فروع** الاحكام لسهر المأمومين بالقدوة الطاهرة ان جهرت بنية الاقتداء في الثانية
 صلوة المنفردة في المزمع اذا سهرت في وقت خلفه شكل **مسألة** لو كان في صلاة الخوف حملوا على العذر ولو كان في الثانية
 القبل فان كان للمضروب جاز وان لم يكن فان كان قليلا لم يقبل به الصلوة الا من الاعمال القليلة وان كان كبيرا
 بطلت وكذا لو توجهوا في غير القبلة بطلت مع الكثير والقليل العذر الجاهل لا بطلت بها معها وقال الشافعي فلا
 حملوا من اجراء من القبلة بطلت صلواتهم وان حملوا قد خطوا لانهم قصدوا على الكبر العذر ضرورة وعلموا شيئا منه
 ولم يطلوا بها الفعل الكثير لا ينعقد ولا بعض قال ولو نوى القتال في الحال وعلموا شيئا منه وان قل بطلت صلواتهم ليس
 بشئ ولو نوى ان العذر اذا اصابهم فان لم يقبل اجماعا لانهم لو غيروا النية في الحال **مسألة** يجوز ان يصلي
 للخوف نصف ذات الوقاع او بطن الفحل في الامن في صلوة الامام والمأمومين قال الشيخ في صلوة عصفان في
 عندى في اشكال لما فيه من تقدم الصف وتاخير فان فصل مع القتل وعدم الانتقال جاز لا فلا يجوز
 صلوة المأمومين في صلوة الامام اما صلوة شدة الخوف فلا يجوز حال الامن حال والشافعي في صلوة
 الامام على صفة ذات الوقاع ويجوز هذا الحد والمال الثاني البطلان لانهم لم يفرطوا في غير موضع ولما الطائفة الاولى
 فقد خرجت من الصلوة لعدم عذر وفي ذلك عندنا قولان وايضا صلوة الثانية لانها خالف الامام في ركعة مع
 كونها فاما سهره ولما صلوة عصفان فان صلوات الامام ومن تبعه صحيح واما من خالف في السجدة فقد سهره
 الامام بسجدة من سجدة بينهما وبعض اصحابه بطل صلواتهم لانهم خالفوا الامام بركعتين في بعضهم منع لان الجيد
 تين كالركن الواحد والجليلة للفصل **فروع** الاحكام لسهر المأمومين في طلب العذر لا تنقضاء الخوف في
 هو حق ان قصد صلاة الشد **ب** قال كل قتال واجب كالجهاد او بباح كالدفع عن النفس والحال جاز ان يصلي
 في صلوة الخوف والشدة ولما الحرم فلا يجوز صلوة الخوف فان صلواتهم لزمهم ان يعلوا بركعتين ولو صلوا
 صلاة الشدة بطلت والاقرب لوجه الصلوة الاولى والاقرب الا اذا وجب جعل الدفع عن النفس قبل الثاني
 ليس بجيد **فروع** الاحكام لسهر المأمومين في صلوة الامام جاز ان يصليوا صلوة الخوف في كل حال

اسباب الخوف في صلواتهم الصلوة بالاعلام مع الحاج اليه ولو عجز عن ذلك صلى باليسير ان خشي من الاعداء او كان
 الخوف من لص او سبع او غري او حرق ولا قضاء عليه علم ايا القوت او اذا خشي من الارض فليس عليه جناح ان يقصر
 من الصلوة ان خشي ان يغتصبه الذي كره او علق الخوف على الوصف فكان سعيه بالعدة والتعلق بالدين كغيره الا عليه
 فلا يقتضي عدم سهره **الحكم** ولو صلى الصلوة على مكره ونوى بركعة وقيل يسل عن الركن يخاف من لص او عدو
 او سبع كيف يصنع وقال الباقر عليه الذي عاف الصلوة السبع يصلي صلوة الموافقة اجماعا على ما ثبتت اذ ان لم
 يكن المواقف على وضوء ولا يقدر على التزول قال تميم من لم يدر سجدا من معرفته ان يتفان فيها اعتبارا او يصلي في محل
 الجود اخفض من الركوع ولا يدور للقبلة ولكن انما دارت دابته ويستقبل القبلة بول تكبيره وحين يتوجه
 وقال الحافظ عليه بطل الاسد ويصلي ونوى بركعة اجماعا وهو قايما وان كان الاسد على غير القبلة فلا في الثانية يغيرها
 بالصلوة وتكفي بالاستسقاء تكفي عمالا يطابق فكيف على حسب حاله فلا عادة الامتنان وقال المير في الخوف
 من الحية من الاعاذار النادرة والعذر بالنادر لا يسقط القضاء عن الشافعي ونعم الكثير والصغير ايضا لان
 الخوف ليس ببادر وان اختلفت اسبابه والتدبر كما ان خوف المرض عذر غير نادر وان كان فيه امر ضروري **فروع** الاحكام
 لان قريين خوف اللص والسبع وغيرهما في السفر والضرر لا ينال الخوف **ب** لو كان في واد وعبد السبل يخاف الغري
 ان تدركه بكونه عدوا او طولا الوادي صلى في حال عذر وصلوة الشدة فان كان في موضع مفرغ يمكن ان يصلي فيه
 من غير ان يخاف لضرر يصعد ومثل ان يجرى هو او يكاد عن التزول يخاف دون الاما حوله فلا يمكن التخلص
 له من صلواته وان خاف **فروع** الاحكام لسهر المأمومين في الوقوف في قصر او ما احتمل الاجزاء الخوف الخوف الخوف الخوف الخوف
 بغوات الخوف ويحتمل ان يصلي على سبيل التمكن ولا يخاف في فعل خلافا فاستأنف لانه لا يخاف في وقت حاصل فهو
 كما اذا خاف في وقت العذر وقد انزله من الشافعية كالوجهين والثابت ماخير الصلوة وقضاها الا ان لم يخطر
 وقضاها عسر والاقوى عندى **الاول** **مسألة** المدين للخصم اذا غر عن بنية الاعاءار وخاف الجسر جاز ان يصلي صلوة
 شدة الخوف عن مستحق الدين وهو احد من الشافعية **ب** لو كان عليه قصاص وتوقع العفو مع سكون الغنبل
 فخره قال في عدم جواز صلوة الشدة خلافا لبعض الشافعية لعصيانهم **فروع** الاحكام لسهر المأمومين في صلوة الشدة حال
 الجلاء فعن ماله وان لم يكن جونا وعرضه في الشافعي لا يباح والآخر لا يخفى لضعف حرم المال وهو موقوف
مسألة المحمل والغنم يصلحان بحسب الامكان فان عكس من الركوع والسجدة وجب وان عجز عن احدهما اقرىهما
 معا او اعمرا عجزا عنه ولا يفسد احدهما عذر صلوة الا في سفر وخوف لوجوب المقضى وهو احوال الانعام على
 ما نفي السفر والخوف **مسألة** يجوز ليس للخصم لاجل حاله الحرب على ما تقدم وكذا ليس للدينار الصديق الذي لا يبق
 عنده مقتضى القتال ولا يجوز ليس للابن النجس لقوله تعالى والذين كفروا لا يكون لهم الدين ولا يجوز لغيره

الضحية والشافي قولان ويجوز ان يفسر فيه ود اي جعل المدينة والكلب والخنزير مع نوحاة لادنىها واول حمل
كلية كالكلب فالاقرب المنع لقوله حرمت على حكم المدينة وهو يقتضي حرمتهم ومن الانقاع لعدم اولو القاصيص
واظهر وجهي الشافعية الجواز لا يستلزم طاعة التعديل ويجوز تسمية الارض بالزبل ويجوز ان تصباح بالدهن الخبيث تحت
السرا لا تحت الظلال بخلاف ما خاسته ائمة كتم المدينة والشافعية قولان اطلاق المنع والاطلاق الجواز في الظلال
وعدهم وروا في الجاهلية وعرضها ثم كتاب الصلوة من كتاب مكة الفقهاء والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيد المرسلين وصالح النبيين محمد وعلى آله الصالحين الامين

وعلى آله الاخرة الامم والمخلصين الطيبين الطاهرين

وعلى خيرته الاكابر من خلقه متعاقبة متراصة

اليوم الذين كان الغياض منه على يد

كاتب العبد الفقير الحق القليل

احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن

محمد بن خلف بن علي بن محمد بن

الاسدي بن شاذان بن الاسدي

سنة خمس وتسعين ومائة

هـ في شهر ربيع الثاني

الصلوة والسلام على سيد المرسلين

والعالمين

